السياسة الاثيوبية في القرن الافريقي تحت المجهر

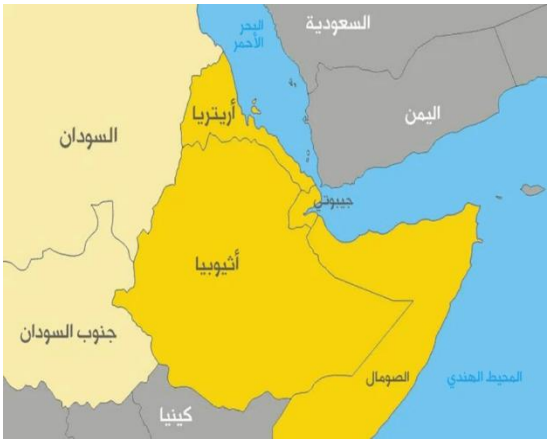

بقلم: د.أحمد حسن دحلي

في الآونة الأخيرة بات التوتر يتصاعد بين دولة ارتريا واثيوبيا، نتيجة للسياسة العدوانية والتوسعية التي غدت تعتمدها الحكومة الاثيوبية، هذا علاوة على شروعها في حشد قواتها وتهديدها بالاستيلاء على ميناء عصب الارتري. واذ ما اشتعل الحريق بين البلدين، فإن السنة الحريق قد تمتد الى عموم منطقة القرن الافريقي الملتهبة أصلا، وقد تترتب عواقب مخيمة وغير محسوبة على حوض البحر الأحمر الذي يوجد في عين عاصفة الازمات منذ اجتياح ما عرف بـ " الربيع العربي " اليمن في عام 2011، وأدى الى سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، وانهيار الدولة اليمنية الذي فتح على مصراعيه أبواب التدخلات الإقليمية وشبه الإقليمية والدولية مباشرة او مداورة في اليمن خاصة وفي جنوب البحر ومضيق باب المندب عامة، وذلك بحكم اهميتهما الاقتصادية والعسكرية والجيو ـ استراتيجية. وبالعودة الى موضوعنا الأساسي، عقد وزير الخارجية الارترية عثمان صالح في 18 مارس 2025 اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي الدولي في ارتريا ووكالات الأمم المتحدة في البلاد وشرح لهم خطورة وابعاد السياسة الاثيوبية المتهورة. وأصدرت الحكومة الارترية في 26 يونيو 2025 بيانا صحفيا كشفت فيه عن " انخراط اثيوبيا في شراء الأسلحة وقيامها بأعمال تخريب " كما اتهمت الحكومة الاثيوبية بخلق التوتر في المنطقة بإعتمادها سياستها غير قانونية بغية السيطرة على أراضي وساحل دول أخرى من جهة وارسال رسائل الأمين العام للأمم المتحدة والى رؤساء دول وحكومات من جهة أخرى، تتهم فيها ارتريا بـ " انتهاك السيادة الاثيوبية " ضمن

اجندتها غير القانونية وغير العقلانية في منطقة القرن الافريقي. وفي 16 سبتمبر 2025 نشرت وسائل الاعلام الارترية ورقة سياسية تحليلية بعنوان "عربدة تهدد السلام الإقليمي والقانون الدولي ".

وكتوطئة لهذه الدراسة نقدم عرضا ملخصا لما ورد في اجتماع وزير خارجية ارتريا مع أعضاء البعثة الدبلوماسية المعتمدين في ارتريا في 18 مارس 2025، وسنبرز اهم ما جاء في بيان الحكومة الارترية الصادر بتاريخ 26 يونيو 2025، قبل الوقوف على النقاط الجوهرية التي وردت في " الورقة الارترية " المنشورة في 16 سبتمبر 2025.

أولا: **اجتماع وزير خارجية ارتريا مع أعضاء السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة في أسمرا.**

لقد عمدت الحكومة الارترية على قطع الطريق على كل القوى التي تريد اشعال فتيل حرب بين ارتريا واثيوبيا عبر العديد من مراكز الأبحاث، وأجهزة الاستخبارات، وسائل الاعلام بنشر الأكاذيب، وقبل هذا وذاك التصريحات والتهديدات الاثيوبية ضد ارتريا. وفي هذا السياق وبغية تفادي الازمات والصراعات، وتعرية الاتهامات الباطلة، ودحض الأكاذيب المفتعلة، وإبراز الحقائق الدامغة، عقد وزير الخارجية عثمان صالح في 18 مارس 2025 اجتماعا تنويريا في مقر وزارة الخارجية للسفراء المقيمين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المعتمدين لدى دولة ارتريا. وتلك الاتهامات تتعلق بـ:

1) " استعدادات إرتريا المفترضة للحرب ضد إثيوبيا. "

2) " اتفاقية بريتوريا "

3) " هوس إثيوبيا بالحصول على منفذ بحري، وما تلاه من حملات دبلوماسية، وما صاحبها من تهديدات عسكرية. "

فلقد وضع وزير خارجية ارتريا النقاط على الاحرف بقوله:

1 ـ " لقد أُعيد نشر قوات الدفاع الإرترية على حدود إريتريا المعترف بها دوليًا فور انتهاء الصراع في نوفمبر 2022. وكل من يدّعي أو يُشير إلى أن قوات الدفاع الإرترية لا تزال على الأراضي الإثيوبية يفعل ذلك لتحميل إرتريا مسؤولية مشاكل إثيوبيا الداخلية."

2 ـ " الحكومة إلارترية تعتبر اتفاقية بريتوريا شأنًا داخليًا لإثيوبيا، ولا ترغب التدخل فيها. "

3 ـ " ليس للحكومة الارترية أي دور على الإطلاق في الصراع الداخلي المستمر بين الإدارة المؤقتة لتجراي والجبهة الشعبية لتحرير تجراي؛ وهي ترفض رفضًا قاطعًا أي اتهامات أو مزاعم تُلمّح إلى خلاف ذلك."

4 ـ " تشعر إرتريا بالحيرة إزاء طموحات إثيوبيا المضللة والبائدة في الوصول إلى البحر وإنشاء قاعدة بحرية "من خلال الدبلوماسية أو القوة العسكرية". وفي هذا الصدد، تحث إرتريا المجتمع الدولي وهيئاته المعنية على الضغط على إثيوبيا لاحترام سيادة جيرانها وسلامة أراضيهم. " (1)

ثانيا: **بيان الحكومة الارترية**

احتوى بيان الحكومة الارترية الصادر في 26 يونيو 2025 بيانا يحتوي أربع نقاط محورية وهي:

1 ـ " في الأيام القليلة الماضية، كثف النظام الإثيوبي حملاته الدبلوماسية ـ بما في ذلك إرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الدول والحكومات ـ لاتهام إرتريا "بالاستفزازات المتكررة والانتهاكات للسيادة الإثيوبية وسلامة أراضيها".

2 ـ " أن حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا دأب على مدار العامين الماضيين، على إطلاق تصريحات غير مبررة، بالإضافة إلى تهديدات عسكرية استفزازية، سعيًا منه، على حد تعبيره، للاستيلاء على موانئ إريترية "بشكل قانوني إن أمكن، وعسكري إن لزم الأمر". وقد تجاوز النظام مجرد التصريحات الكلامية، لينخرط في موجة شراء أسلحة، بالإضافة إلى أعمال تخريب لا حصر لها. "

3 ـ " وبالرغم أن هذه الأعمال الاستفزازية تُشكل تهديدات خطيرة لسيادة إرتريا

وسلامة أراضيها، وكذلك استقرارها الإقليمي، إلا أن إرتريا فضّلت التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. وذلك في البيان العام الذي أصدرته حكومة إرتريا في 16 أكتوبر 2023، عندما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن أجندته الحربية، وأعربت إريتريا عن استيائها من هذا التطور المروع للأحداث، وأكدت أنها " لن تنجرف، كما كانت دائمًا، إلى مثل هذه المنابر"، وحثّت جميع المهتمين بالأمر على عدم الرضوخ هذا للاستفزاز الممنهج. "

4 ـ " إن هذا التوتر غير الضروري ينبع من الطموحات غير لقانونية للنظام الإثيوبي للاستحواذ على الأراضي السيادية والإقليمية البحرية لجارته." (2)

ثالثا: **الورقة الارترية**

نشرت وسائل الاعلام الارترية في 16 سبتمبر 2025 ورقة سياسية بعنوان " عربدة تهدد السلام الإقليمي والقانون الدولي " نورد فيما يلي أبرز النقاط الست التي احتوتها:

1 ـ " بالتزامن مع افتتاح سد النهضة ـ في 9 سبتمبر الجاري ـ قال المسؤولون الاثيوبيون " لقد حُسم حلم النيل الذي دام ألف عام، وقضية البحر الأحمر مسألة وقت فقط"، "بحكم ان البحر الأحمر كان جزءًا من إثيوبيا قبل ثلاثين عامًا".

2 ـ هذه " العربدة الخطيرة، وجعل الشاذ يبدو طبيعياً، وإضفاء الشرعية على قضية أراضي غير قانونية. ويسُمع هؤلاء المسؤولون المتهورون وهم يشيرون إلى أحلك فصول تاريخ الضم الحديث في المنطقة لتقويض روايتهم. ومن خلال المبالغة في هذا العمل غير القانوني والماضي القبيح، فإنهم لا يشوهون التاريخ فحسب، بل يسعون

أيضًا إلى تقويض مبادئ السيادة والقانون الدولي، التي تعُدّ ركائز الاستقرار الإقليمي. "

3 ـ " يجب التأكيد مجدداً على أن إرتريا لا تمانع التعاون مع جيرانها. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق التضامن الحقيقي من خلال التخريب والأعمال غير القانونية، بل من خلال الاحترام والوضوح القانوني والالتزام الجماعي بالاستقرار ."

4 ـ " الاستراتيجية الاثيوبية الرامية على استحواذ أراضي الغير بالقوة تشكل ظاهرة خطيرة ;تعُرّض منطقة حساسة تعاني من الأزمات، لخطر جديد، وتوُلدّ انعدام الثقة بين دول المنطقة، وتقُوّض فرص التعاون. لذلك، لا يتُوقع من جيرانها، الذين فقدوا الثقة بالفعل في تصرفات إثيوبيا، إلا أن يتهموها بطموحات غير قانونية وغير واقعية."

5 ـ " هذه التهديدات الخطيرة وغير المسؤولة، التي تهُددّ في المقام الأول سيادة إرتريا وسلامة أراضيها، تنتهك "المعاهدة البناءة للاتحاد الأفريقي" وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. "

6 ـ " الوضع الراهن في إثيوبيا، يجعل تصرف مسؤولي حزب الازدهار أكثر إثارة للقلق. في بلاد يعتمد إقتصادها على مساعدات خارجية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، وتعد تكلفة المعيشة بها من بين الأعلى عالميا...والصراعات الداخلية المشتعلة والمتصاعدة محلياً تسببت في المزيد من الوفيات والتشريد والدمار والفقر. " (3)

هذه السياسة الاثيوبية التوسعية والعدوانية ليست قاصرة على ارتريا وحسب، بل انها تشمل كل دول القرن الافريقي بدرجة أو أخرى، وإنها ليست وليدة اليوم، بل دأبت على نهجها الأنظمة السياسية التي تعاقبت على سدة الحكم في اديس أبابا منذ نهاية الحرب الكونية الثانية منذ النظام الاقطاعي لهيلي سلاسي لغاية النظام العرقي لآبي أحمد، مرورا بنظام الدرق العسكري، ونظام ملس زيناوي الاثني والذي نهج نهجه رئيس وزراء اثيوبيا الأسبق، هيلي ماريا دسالين.

وفي هذه الدراسة سيتم استعراض الخصائص البارزة والاساسية للسياسة الخارجية الاثيوبية في منطقة القرن الافريقي، بغية وضع الحقائق التاريخية والسياسية في سياقها

الصحيح، ولقطع الطريق على الساسة الاثيوبيين وبعض القوى هنا وهناك، وعلى عدد من الكتاب والباحثين والصحفيين الذين يعتبرون أنفسهم خبراء شؤون القرن الافريقي، ويحاولون بصورة منهجية تزوير الحقائق التاريخية، والوقائع السياسية بصورة مباشرة أو ملتوية، خدمة لأجندتهم القديمة ـ الجديدة.

أبرز خصائص السياسة الاثيوبية في القرن الافريقي 1930 ـ 2025

بحكم عدم إمكانية تناول السياسة الاثيوبية في القرن الافريقي على مدار 95 سنة في ورقة دراسية واحدة، سيتم تسليط الأضواء على أبرز المحطات التاريخية والسياسية المفصلية والعناوين الرئيسية التي اتسمت بها على مدى تلك الحقبة مع وجود بعض الاختلافات الفرعية والشكلية هنا وهناك. ولكن من مفارقات الأمور لم يحدث أي تغيير في جوهر تلك السياسة رغم حربائيتها المظهرية، وان في ذلك دلالات كثيرة وعميقة تقتضي دراسات علمية معمقة، وتمحيصات دقيقة، للوقوف على اركان وفروع بنيوية ذهنية وعقلية ومخيلة القيادات السياسية التي تعاقبت على دفة الحكم في أثيوبيا منذ الاقطاعي تفري موكنن حتى العرقي آبي أحمد، مرورا بالديكتاتور منجستو هيلي ماريام، والاثني ملس زيانوي، والانتقالي ـ الاثني هيلي ماريام دسالين، بغية معرفة كيفية تفكيرها، وطرق عملها، وسبل تصرفها، من خلال سلوكها السياسي في هذا الجزء من القارة الافريقية.

بادئ ذي بدء، من الأهمية بمكان التذكير بأن اثيوبيا هي الدولة الوحيدة في القرن الافريقي التي تأسست عبر الغزوات العسكرية لحكامها الاقطاعيين قبل أن تأخذ صورتها الحالية في عام 1954، أي بعد ضم بريطانيا إقليم اوغادين اليها، وشكل ذلك عاملا مهما ان لم نقل حاسما في تشكيل ثقافة وذهنية وعقلية وسلوك الأنظمة السياسية الأربعة التي تعاقبت على مقاليد الحكم في أديس ابابا منذ حوالي قرن كامل، وبصورة أكثر دقة من عام 1930 لغاية اليوم، وذلك رغم تباين صورتها وبنيتها. وتلك الأنظمة السياسية هي:

1 ـ نظام تفري موكنن الاقطاعي 1930 ـ 1974.

2 ـ نظام منجستو هيلي ماريام العسكري 1974 ـ 1991

3 ـ نظام ملس زيناوي الاثني 1991 -2012

4 ـ نظام هيلي ماريام دسالين الاثني ـ الانتقالي 2012 ـ 2018

5 ـ نظام آبي احمد العرقي 2018 ـ ....

وكما هو واضح ان طبيعة الأنظمة السياسية الاثيوبية الخمسة التي توالت على السلطة في اديس أبابا منذ حوالي قرن مختلفة ليس في مظهرها السياسي وحسب، بل وفي طريقة الحكم، وفي الشرائح الاجتماعية التي تركز عليها، ولكن القاسم المشترك فيما بينها، والذي يهمنا في هذا الصدد هي تلك الخصائص السبع. ومن الأهمية بمكان التنويه الى ان السياسة الاثيوبية الخارجية تتبنى تقديم الخدمات السياسية للقوى الأجنبية بغية الحصول على كل اشكال المساعدات السياسية والعسكرية واللوجستية والمالية والإعلامية لكي ترسخ سلطتها داخليا، وتنفذ اجندتها التوسعية إقليميا، وجذور هذه السياسة تعود الى اقطاعي تجراي وشوا، وتحديدا الى كل من يوهنس الرابع (1837 ـ 1889) ومنيليك الثاني (1844 ـ 1913)، حيث قدما خدماتهما للقوى الاستعمارية الغربية البرتغالية والبريطانية والفرنسية في سبيل الحصول على الأسلحة والتوسع على حساب الشعوب الأخرى، وتقاسم أراضيها معها.

وستركز هذه الدراسة على أنظمة الحكم الخمسة التي تعاقبت على اثيوبيا منذ 1930 لغاية الآن، أي نظام تفري موكنن الاقطاعي، ونظام الدرق العسكري، ونظام الوياني الاثني، ونظام هيلي ماريا دسالين الانتقالي، ونظام آبي احمد العرقي، التي قامت بالوكالة تنفيذ اجندات اجنبية في منطقة القرن الافريقي في سبيل احكام قبضتها السلطوية في اثيوبيا، وبغية تنفيذ سياساتها التوسعية في هذا الجزء من القارة الافريقية خاصة، وفي عموم افريقيا بحكم وجود مقر منظمة الوحدة الافريقية سابقا، والاتحاد الافريقي راهنا في اديس ابابا. وفيما يلي نقدم عرضا مختصرا لهذا البعد من السياسة الخارجية الاثيوبية الذي نادرا ما تسلط عليه الأضواء.

1 ـ نظام تفري موكنن " هيلي سلاسي " الاقطاعي 1930 ـ 19741

تقلد تفري موكنن مقاليد الحكم في اثيوبيا عام 1930 معتمدا على ثالوث يتكون من شريحة اقطاعية، والسلطة الدينية والمؤسسة العسكرية. ولقد غادر اثيوبيا وتركها لمصيرها إثر احتلالها من قبل إيطاليا الفاشية في عام 1935، ولم يعد الى حكم البلاد الا بعد ست سنوات، وتحديدا في عام 1941، أي بعد هزيمتها لإيطاليا الفاشية في اثيوبيا في الحرب الكونية الثانية من قبل بريطانيا المدعومة من الحلفاء، لكي يتولى زمام الحكم في البلاد للمرة الثانية. وإذ ذاك حاول نظام تفري موكنن توظيف علاقته الجيدة مع القوى الاستعمارية البريطانية في منطقة القرن الافريقي لكي يبعث الحياة في حلم ـ كابوس حكام اثيوبيا التوسعي على حساب مصالح شعوب المنطقة الأخرى، أي السودان وارتريا والصومال وحتى جيبوتي التي كانت حينذاك ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي. ولكنه فشل في ضم السودان والصومال الفرنسي والصومال البريطاني والصومال الإيطالي، وحقق له البريطانيون والامريكيون حلمه بربط ارتريا بسلسلة الاتحاد الفيدرالي عبر قرار من الأمم المتحدة، مع نظامه الاقطاعي في عام 1950، ليس حبا له، ولا خدمة لأثيوبيا، وإنما لحسابات جيو استراتيجية أمريكية في القرن الافريقي والبحر الاحمر. وان وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السابق، جون فوستر دالاس، عبر عن ذلك في الأمم المتحدة من دون أدني مواربة وبكل صراحة ووقاحة بقوله " من الناحية القانونية الخاصة، كان لا بد من أخذ رأي الشعب الارتري بعين الاعتبار، ولكن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في حوض البحر الأحمر، واعتبارات الامن والسلام الدوليين تجعل من الضرورة ربط هذا البلد بحليفتنا اثيوبيا. " وهذه الحقيقة التاريخية والسياسية تكشف وبصورة ناصعة وصافعة بأن ارتريا لم ترتبط فيدراليا بأثيوبيا طوعيا أو اختياريا من ناحية، وان اثيوبيا لم تربط ارتريا فيدراليا معها من ناحية أخرى، بل ان الإدارة

الامريكية في أبان إدارة الرئيس هاري ترومان، هي التي فعلت ذلك لحساباتها الخاصة مع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي ـ والشرقي بقيادة واشنطن وموسكو. وبعد مرور عقد على دخول الاتحاد الفيدرالي حيز التنفيذ ـ 1952 ـ 1962 ـ ألغى نظام تفري موكنن الاتحاد الفيدرالي بين البلدين، منتهكا وبصورة سافرة قرار الأمم المتحدة التي لم تحرك ساكنا رغم شكاوى واحتجاجات الشعب الارتري لدى الأمم المتحدة ضد قرار الضم الاثيوبي الأحادي. علما ان الأمم المتحدة ووفقا للقرار القرار الفيدرالي كانت تعتبر الجهة الوحيدة المخولة على ضمان احترامه من قبل الحكومة الارترية والحكومة الاثيوبية، ولكن هيهات.

وعندما اوصدت كل أبواب الحل السلمي في وجه الشعب الارتري لحماية هويته الوطنية، وصيانة سيادة بلده، لم يجد أي خيار آخر غير تفجير ثورة مساحة في أول سبتمبر 1961، دفاعا عن حقه في الحياة الحرية المستقلة، وذودا عن بلده الذي بات تحت استعمار نظام اثيوبي اقطاعي. وان شرارة الثورة الارترية التي اشعلتها حفنة من المناضلين الارتريين الاشاوس، سرعان ما تحولت الى بركان في منطقة القرن الافريقي، وزعزعت اركان نظام الحكم الاثيوبي الذي تكبدت قواته خسائر جسيمة في الساحة الارترية، ففقدت صوبها وبوصلتها، وشرعت في تطبيق سياسة الارض المحروقة بدعم مالي عسكري ومالي من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودولة اسرائيل. فقامت بحرق القرى، وابادة المواشي، وتسميم ابار المياه، وازالة الغابات، وبحملة اغتيالات واعتقالات جماعية، لكي تقضي ليس على الثورة الارترية، وانما على الشعب الارتري برمته، بحجة ان ما يهم اثيوبيا هو الارض وليس الشعب، وعلية لا بد من ابادة الشعب للقضاء على الثور، او بالتعبير السياسي الاثيوبي لابد من تجفيف البحر لقتل السمك. ومن حيث لا يدري اعترف النظام الاثيوبي بأن الثوار الارتريين ليسوا " شفتا " أي قطاع طرق كما كان يزعم، بقدر ما هم مناضلون يعبرون ويجسدون تطلعات وطموحات واهدافهم شعبهم، فلا غرابة إذا ما سبحوا وسط البحر كالسمك. وفي خاتمة المطاف سجل التاريخ بأن حلم النظام الاقطاعي الاثيوبي بضم ارتريا نهائيا الى اثيوبيا واعتبارها مجرد احدى محافظاتها، تحول الى مقبرة تاريخية وسياسية وعسكرية للنظام الاثيوبي الذي ولج مزبلة التاريخ في عام 1974 نتيجة الهزائم العسكرية الماحقة التي كسرت العمود الفقري لجيش الاستعمار الاثيوبي في ارتريا.

نظام تفري موكنن الاقطاعي وتحالفاته الاجنبية

كما تم التنويه آنفا انهار النظام الاقطاعي الاثيوبي في عام 1935 إثر غزو إيطاليا الفاشية اثيوبيا، واحتلالها لها لمدة ست سنوات، وخروجها من اثيوبيا مهزومة في الحرب الكونية الثانية من قبل جيش الحلفاء بقيادة بريطانيا التي اعادت تفري موكنن الى السلطة خدمة لمصالحها في القرن الافريقي وفي جنوب البحر الأحمر حيث كانت تستعمر اليمن الجنوبي حينذاك. وان الطرف الاثيوبي استفاد من تقديم خدماته للمستعمر البريطاني في الصومال، بضم بريطانيا إقليم اوغادين الى اثيوبيا في عام 1954، ولكنه فشل ضم عموم الصومال كما كان يريد. هذا على فيما يخص التوسع الاثيوبي على حساب الصومال، وفيما يعني ارتريا التي سقطت تحت السيطرة البريطانية بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، اتفق الطرفان البريطاني والاثيوبي بأن مصلحتهما المشتركة تكمن في حرمان الشعب الارتري من ممارسة حق تقرير المصير على غرار سائر مستعمرات إيطاليا الافريقية، وفي عدم ادراج القضية ضمن ملف تصفية الاستعمار في القارة السوداء، وذلك بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ارتريا في جنوب البحر الأحمر وعلى أبواب المدخل الشمالي لمضيق باب المندب. وبناء على ذلك شرعت الحكومة الاثيوبية وبالتنسيق مع السلطة الانتدابية البريطانية في ارتريا تسريب عناصر إرهابية اطلق عليها اسم " الشفتا " أي قطاع الطرق بغية تعكير صفوة الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ارتريا، بالتوازي مع سياسية بريطانيا القاضية بخلق فتن بين سكان ارترية على أساس ديني وجهوي، قبل طرح مشروع تقسيم ارتريا بين السودان واثيوبيا. ولكن الشعب الارتري قطع كل هذه الطرق عليهم وقال لهم كلمة الفاصلة " لن نفترق ". وإذ ذاك دخلت الولايات المتحدة الامريكية المعترك السياسي الارتري في عهدي الرئيس فرانكلين روزفلت وهاري ترومان، وبالتنسيق مع رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، تم فرض الاتحاد الفيدرالي على ارتريا مع اثيوبيا، كخطوة تمهيدية لضم ارتريا كلية الى اثيوبيا، وهذا ما حدث عمليا في 14 نوفمبر عام 1962. والمهم في الامر هنا، ان الإدارة الامريكية وبعد مضي ثمانية أشهر فقط من دخول الاتحاد الفيدرالي بين ارتريا واثيوبيا حيز التنفيذ ابرمت في 22 مايو 1953 اتفاقية عسكرية تمتد صلاحيتها لربع قرن. وبموجب هذه الاتفاقية اقامت واشنطن قاعدة اتصالات في اسمرا تعرف بـ " قاعدة قانيو استيشن كانت تقوم بعملية توجيه السفن الحربية والغواصات العسكرية، كما كانت ترصد مكلمات من

والى الكرملين، بحكم موقع اسمرا المناسب لتلك المهمة، وحصلت على تسهيلات عسكرية بحرية على طول امتداد الساحل الارتري وجزره. وبالمقابل تولت الإدارة الامريكية تدريب وتسليح الجيش الاثيوبي وتمويله وتزويده بالمعلومات عن الثورة الارترية التي اندلعت في الأول من سبتمبر 1961، وشعرت كل من واشنطن واديس ابابا بخطورة تلك الثورة على مصالحهما المشتركة في ارتريا، وفي منطقة القرن الافريقي، وفي الجزء الجنوبي من حوض البحر الأحمر. وان الامر لم يتوقف عد هذا الحد، ففي خمسينيات القرن المنصرم، وتحديدا، بعد ثورة يوليو الناصرية في 1952، يذكر بأن مصر قررت بناء السد العالي في عام 1954، وحصلت على موافقة مبدئية للتمويل من البنك الدولي بشرط ان تقبل مصر الشروط التي وضعتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لكي تمارسا على مصر الضغوطات والاملاءات السياسية وفقا لمصاحهما. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أدرك العواقب الوخيمة المترتبة على ذلك، فرفض أي شرط يمس استقلالية القرار المصري، وعندئذ تخلت واشنطن ولندن عن تمويل مشروع السد العالي الحيوي ان لم نقل الوجودي لمصر، عبر البنك الدولي. هذا مما لعب دورا مهما في إدارة مصر ظهرها للمعسكر الغربي، وتوجهها صوب المعسكر الشرقي، وابرامها في 27 ديسمبر 1958 اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي، حصلت بمقتضاه قرضا مقداره 500 مليون روبل لتنفيذ المرحلة الأولى لمشروع بناء السد العالي، ثم 500 مليون روبل أخرى في المرحلة الثانية، وبمشاركة 400 خبير سوفيتي، الى ان تم إنجازه وتدشينه في 15 يناير 1971. المهم في الامر في هذا الصدد هو ان الإدارة الامريكية حاولت الانتقام من مصر بطرح مشروع بناء سد في اثيوبيا يحجز الماء من السد العالي، وان إسرائيل أيضا أبدت اهتماما بذلك المشروع بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 الذي شاركت فيه بجانب كل من بريطانيا وفرنسا. فجذور مشروع بناء " سد النهضة " الاثيوبي يعود تاريخيا الى ذلك المنعطف السياسي المفصلي في تاريخ مصر السياسي. وعلاوة على ذلك، استغلت اسرائيل ادعاء تفري موكنن الأسطوري، بأنه ينحدر من السلالة السليمانية ـ أي الملك سليمان والملكة بلقيس ـ ووجود اليهود في اثيوبيا ـ الفلاشا ـ لبناء علاقات وطيدة مع اثيوبيا تخدم استراتيجيتها في جنوب البحر الأحمر عبر ارتريا التي كانت وقتذاك ترزح تحت نير الاستعمار الاثيوبي. ففي عام 1966 قامت اسرائيل بتدريب قوات الكوماندوس الاثيوبية، وزودتها بمعدات عسكرية حديثة في حربها ضد الثورة الارترية، كما اقامت عددا من المشاريع

الزراعية والحيوانية في ارتريا بغية تصديرها الى إسرائيل. ولقد تضاعف اهتمام إسرائيل بأثيوبيا بعد حرب أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل، وفرض القوات البحرية المصرية حصارا بحريا على إسرائيل، واغلاقها لمضيق باب المندب.

2 ـ **نظام منجستو هيلي ماريام العسكري الديكتاتوري 1974 - 1991**

بعد سقوط نظام تفري موكنن، تولى السلطة مجلس اداري عسكري مؤقت، أي " الدرق ". وعلى طرف نقيض النظام الاقطاعي الاثيوبي البائد، لوح النظام العسكري الاثيوبي بشعارات ماركسية ـ لينينية، لا تمت بصلة على الاطلاق بجوهر النظام العسكري الشوفيني حتى النخاع. نظام " الدرق " بقيادة منجستو هيلي ماريام فرض سلطته بالحديد والنار في اثيوبيا، وطبق سياسة " الرعب الأحمر " في اثيوبيا. وعقد تحالفات سياسية وعسكرية مع الاتحاد السوفيتي السابق والعديد من الدول التي كانت تدور في فلك موسكو مثل المانيا الشرقية السابقة وكوبا واليمن الجنوبي السابق. وحاول توظيف ذلك الدعم من توسع دولة اثيوبيا على حساب ثلاث دول تطل على البحر، وهي الصومال وجيبوتي وارتريا، وذلك بتخطيطه لضم:

1 ـ جزء من جنوب الصومال بحيث تطل اثيوبيا على المحيط الهندي.

2 ـ جزء من أرض الصومال لكي تشرف اثيوبيا على المدخل الجنوبي لمضيق باب المندب.

3 ـ جزء من جيبوتي للسيطرة على باب المندب.

4 ـ جزء من جنوب شرق ارتريا الى إقليم اوسا الاثيوبي بحث تحكم قبضتها على المدخل الشمالي لباب المندب.

وقد بلغ هوس اطلال اثيوبيا على البحر بأي طريقة كانت، وباي ثمن، بالعقيد منجستو هيلي ماريا، لدرجة أفقده صوابه، مع ان احدا لم يراهن على صوابه ما عدا الذين استخدموه كبيدق في سياق استراتيجيتهم في حوض البحر الأحمر عامة، وفي منطقة القرن الأفريقي خاصة. فقال في مؤتمر صحفي "إن إثيوبيا سوف تدافع عن وصولها إلى البحر الأحمر حتى لو أصبح هذا البحر أكثر احمراراً بسبب الدماء التي أريقت من قبل الإثيوبيين." (4)

ولكن هذا المشروع الذي ولد ميتا، وسرعان ما تم التخلي عنه نهائيا لجملة أسباب موضوعية تتعلق محدودية قدرة اثيوبيا من ناحية، وبعدم رغبة الدول الداعمة للدرق التورط في قضايا لا تسيطر على ديناميتها من ناحية ثانية، وخشية عواقبها الكارثية عليها وعلى اثيوبيا نفسها من ناحية ثالثة. وعندئذ تمحورت استراتيجية الدرق العسكرية على جبهة اوغادين ضد الصومال وعلى ارتريا وثورتها المسلحة. ولجملة عوامل وحسابات سياسية وعسكرية وجيو استراتيجية خسر الصومال حرب اوغادين 1977 ـ 1978. ولقد قررت الطغمة العسكرية الاثيوبية ان تطبق في الساحة الارترية وعلى مدى 13 سنة نفس الاستراتيجية العسكرية الذي استخدمتها ضد الصومال في جبهة اوغادين.

1 ـ ففي البداية عمد الدرق وحلفاؤه استغلال تناقضات الثورة الارترية الثانوية بالسعي لتوسيع الهوة بين الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا وجبهة تحرير ارتريا، وخلق حالة من عدم الثقة فيما بينهما بمناقشة كيفية حل القضية الارترية بالسبل السلمية بالإنفراد بكل فصيل. ولكن هذا التكتيك فشل، وبات جزءا من التاريخ بعد خروج جبهة تحرير ارتريا من الميدان في عام 1981.

2 ـ ثم حاول الدرق دون جدوى اختراق الوحدة الوطنية الارترية عبر مشروع تقسيم ارترية على أساس جغرافي ـ منخفضات ـ مرتفعات ـ، ولكن سرعان ما تلاشى ذلك المشروع الذي ولد هو الاخر ميتا، واقتصر على عناصر غير وطنية نبذها الشعب الارتري، وأطلقت عليها الثورة الارترية رصاصة الرحمة.

3 ـ طرح الدرق مشروع الحكم الذاتي الاقليمي على الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا عبر الوسيط الألماني الشرقي ابان مفاوضات برلين التمهيدية في عام 1978، ولقد حاول الحزب الاشتراكي الألماني توظيف ذلك بغية الالتفاف على قرار استقلال ارتريا، بزعمه بأن الدرق مستعد لقبول استقلال ارتريا، ولكن الظروف الراهنة لا

تسمح بذلك. وهذه الخدعة السياسية المكشوفة لم تنطل على القيادة السياسية للجبهة الشعبية التي صقلتها التجارب التاريخية والسياسية الارترية منذ حلول الاستعمار الإيطالي في ارتريا في القرن التاسع عشر، وتعاقب القوى الاستعمارية على ارتريا خلف اقنعة مختلفة ومبررات مفبركة. ولم تكتف الجبهة الشعبية برفض المقترح الاثيوبي المدعوم من قبل دول حلف وارسو السابق، بل طرحت في نوفمبر عام 1980 مشروعا استفتائيا متكاملا يتألف من سبع نقاط بمقتضاه يختار بموجبه الشعب الارتري وبكل حرية بين ثلاث صيغ سياسية وهي:

1 ـ الاستقلال التام.

2 ـ الفيدرالية.

3 ـ الحكم الذاتي الإقليمي.

على ان يتم الاستفتاء تحت اشراف دولي.

وهكذا استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا ان تقطع الطريق على كل من تسول له ذاته التلاعب بمصير الشعب الارتري، بطريقة تعكس حنكتها الدبلوماسية وحكمتها السياسية.

4 ـ عندما فشلت سياسة " الدرق " القاضية بإحتواء الثورة الارترية عبر مشروع الحكم الذاتي، واخفاق القيادة العسكرية الاثيوبية في الالتفاف على حق تقرير المصير للشعب الارتري، قرر النظام الاستعماري الاثيوبي شن حملات عسكرية بغية انهاك الثورة الارترية لكي يملي عليها اجندته السياسية، ولكنه لم يحقق اي انجاز، بل مني بهزائم كبيرة، وتكبد خسائر باهظة في الارواح والمعدات، فخاض حملة عسكرية سادسة واسعة النطاق من فبراير الى مايو 1982 " للقضاء على الثورة الارترية مرة واحدة والى الابد " ، أطلق عليها حملة " النجم الأحمر "، وحشد لها جيشا ضخما معززا بمختلف الاسلحة من دبابات ومدرعات وراجمات صواريخ والمدافع الثقيلة المتوسطة والبعيدة المدى، وسلاح الطيران، وفرق ميكانيكية وفرق مشاة تحت قيادة واشراف خبراء عسكريين سوفيتيين والمانيين شرقيين ويمنيين جنوبيين ودعم مالي ليبي. ولكن هذه الحملة تهشمت كغيرها من الحملات العسكرية السابقة واللاحقة، بفضل الصمود البطولي والإرادة الفولاذية للثوار الارتريين الذين قدموا قوافل من الشهداء في سبيل قضية شعبهم العادلة. وان الشعب الارتري دفع باهظا

ثمن وقوفه في خندق واحد مع أبنائه الثوار. لقد ارتكب نظام " الدرق " جرائم حرب، وقام بحرب إبادة ضد الشعب الارتري من خلال احراق القرى وتدمير المدن كنقفه ومصوع، وتنفيذ عمليات اغتيالات واسعة النطاق، والقيام بحملة اعتقالات عشوائية، وممارسة كل أنواع التعذيب ضد أناس أبرياء، وارتكاب مجازر بشعة نذكر منها مجزرة شعب في عام 1988، وذلك بعد تدمير الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا جبهة نادو ـ از، وتحرير مدينة افعبت، واستيلائها لأول مرة على راجمات الصواريخ، وعدد ككبير من المدرعات والمدافع الثقيلة البعيدة المدى، واسر ثلاثة ضباط سوفييت.

ففي المحصلة الختامية، قام " الدرق " بعشرة حملات عسكرية ضد الثورة الارترية من عام 1978 لغاية عام 1986، وان كل تلك الحملات انكسرت الواحدة تلو الأخرى، وعززت معنويات وقدرات الثوار الارتريين، لأنهم لم يصمدوا فقط امام اقوى جيش في افريقيا جنوب الصحراء، بل انهم انتصروا عليه واستولوا على معدات عسكرية كثيرة ومتطورة وفتاكة لعبت دورا مهما في انهاء الوجود الاستعماري الاثيوبي في ارتريا، بسقوط العاصمة اسمرا كثمرة يانعة في يد الجيش الشعبي الارتري في 24 مايو 1991، وهروب الرئيس الاثيوبي منجستو هيلي ماريام خلسة من اديس ابابا الى زمبابوي، بعد ادركه بأن سفينة نظامه غدت على وشك الغرق ليس في ارتريا، وانما في اثيوبيا أيضا. فهرب الربان، وغرقت السفينة، وغدت اثيوبيا دولة غير مطلة على المحيط الهندي، ولا على خليج عدن، ولا على باب المندب، ولا على البحر الأحمر. وان في ذلك لدرس كبير لمن يكرر أو تسول له نفسه أن يجرب حظه في تكرار التجارب المأساوية الفاشلة صورة ومادة.

نظام " الدرق " وتحالفاته الأجنبية

الطغمة العسكرية الاثيوبية استغلت تداعي مقومات نظام تفري موكنن الاقطاعي، وهزائم قواته المتلاحقة في الساحة الارترية، وكل مظاهر الرفض الشعبي الاثيوبي، واستولت على السلطة، ولوحت بشعارات يسارية خاوية المضمون، وقمعت المعارضة بكل اطيافها، وابرمت في عام 1976 اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي، قبل ان تغلق في عام 1977 قاعدة قانيو استيشن الامريكية في اسمرا، وتلغي كل التسهيلات التي كانت تقدمها للقوات البحرية الامريكية في السواحل الارترية، وتسمح للاتحاد السوفيتي في عام 1977 بإقامة قاعدة عسكرية بحرية في جزيرة دهلك الارترية. وبالمقابل قدم الاتحاد السوفييتي للدرق أكثر من 10 مليارات

دولار كمساعدات عسكرية بين عامي 1978 و1988، و1500 خبيرا فنيا وعسكريا، بينما المانيا الشرقية وبالتنسيق مع موسكو، ساهمت بـ 2000 فني، في حين كوبا أرسلت 15 الف جندي " لإستتباب الامن في ربوع اثيوبيا "، وفي دعم الجيش الاثيوبي في حرب اوغادين ضد الصومال 1977 - 1978، وفي تأمين الجبهة الداخلية الاثيوبية على مدى الحرب الاستعمارية الاثيوبية ضد الثورة الارترية من عام 1978 لغاية سقوط النظام العسكري وهروب رئيسه منجستو هيلي ماريا ليس الى موسكو، بل الى هراري، وهو الذي كان يتبجح قائلا بأنه سيقضي على الثورة الارترية مرة واحدة والى الابد، وانه سيقاتل ثوار ارتريا حتى الرصاصة الأخيرة، ولكنه عندما دقت ساعة الحسم هرب خلسة تحت جنح الليل، في 17 مايو 1991، من دون أن يطلق ولو رصاصة واحدة، وهذه قضية أخرى. فما يهمنا في هذا المقام هو ان النظام العسكري الاثيوبي ابرم اتفاقا عسكريا لا سيما مع الاتحاد السوفيتي من أجل:

1 ـ بسط نفوذه العسكري عبر الإرهاب الأحمر في عموم اثيوبيا.

2 ـ استمرار الاحتلال الاثيوبي لإرتريا.

3 ـ التوسع في منطقة القرن الافريقي على أنقاض السيادة الوطنية الصومالية والجيبوتية.

4 ـ السماح للاتحاد السوفيتي بالوجود العسكري بالتغلغل في القرن الافريقي من جهة، وفي البحر الأحمر عبر قاعدة دهلك، وميناءي مصوع وعصب، والجزر الارترية ذات الأهمية الاستراتيجية في وسط وجنوب حوض البحر الأحمر من جهة اخرى. هذا مما حول البحر الأحمر من ممر مائي دولي آمن ومستقر، الى بؤرة صراع نفوذ بين المعسكرين الشرقي والغربي، بكل العواقب السلبية الناجمة عن ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5 ـ خلق أرضية للاتحاد السوفيتي للتحكم في مدخل مضيق باب المندب، وفي منطقة جنوب البحر الأحمر بدعم اثيوبي وبالتنسيق مع اليمن الجنوبي السابق، من خلال " حلف عدن " الذي تأسس في 19 أغسطس 1981 بقيادة موسكو بين اثيوبيا واليمن الجنوبي وليبيا.

3 ـ نظام ملس زيناوي الاثني 1991 - 2018

خلفية نظام الوياني البنيوية الاثنية تعود الى تاريخ تأسيس جبهة وياني لتحرير تجراي عام 1975، ثم شكلت الجبهة الشعبية الديموقراطية الثورية في عام 1988 مع بعض فصائل المعارضة الاثيوبية المسلحة التي تدور بطريقة او أخرى في فلكها، وذلك قبل توليه مقاليد السلطة في عام 1991، واعتمادها دستورا جديدا للبلاد في عام 1994، تنص مادته رقم 39 على حق تقرير المصير والانفصال للقوميات الاثيوبية. بالنسبة لنظام حكم الوياني، كان إقليم تجراي هو القاعدة والمنطلق والغاية من الناحية النظرية والسياسية، ولكن من الناحية العملية، فإن سكان الإقليم لم يستفد من ذلك، بالعكس، فإنه تضرر وكان ولا يظل الخاسر الكبير من تلك السياسة التي:

2 ـ 3 ـ 1 ـ زجت بسكان اقليم تجراي المغلوب على امره، في اتون متاهة صراعات جهوية ومناطقية ـ مقلي، عدوة، اكسوم، شيري، عدي قرات ـ.

2 ـ 3 ـ 2 ـ بلقنت اثيوبيا وقادتها الى فوهة بركان يلوح لغاية اليوم في الأفق دخانه.

2 ـ 3 ـ 3 ـ كانت خلف أصدر الوياني لخريطة جديدة توسعية لأقليم تجراي في اكتوبر عام 1997، ضمت فيها أجزاء من إقليم الامحرا، ومن الإقليم العفري.

2 ـ 3 ـ 4 ـ في يوليو 1997 اقتحمت قوات اثيوبية قرية عد مروق، والغت ادارتها، وابعدت سكانها بعد مصادرة ممتلكاتهم، ثم بسطت سلطتها. وفي أكتوبر من نفس العام أصدرت خريطة جديدة ضمت فيها بعض الأراضي الارترية ومن بينها بلدة بادمي. ولم يقتصر الامر عند ذلك الحد. ففي 13 مايو 1998 أعلنت الحكومة الاثيوبية عبر برلمانها الصوري الحرب الشاملة على ارتريا، وحاولت تدمير كل

المرافق الاقتصادية الارترية الحيوية من مطارات وموانئ ومحطات توليد الكهرباء، وحتى الآثار التاريخية في بلو كلو اعتبرت أهدافا عسكريا، بل ان جنودها عبثوا برفاه الشهداء في المقابر الموجودة في المناطق الحدودية، علاوة على انها صادرت أملاك وممتلكات المواطنين الارتريين في اثيوبيا، وعمدت على ابعاد 80 الف ارتري، عبر مناطق حدودية مزروعة بالألغام بطريقة غير شريعة وغير آمنة، وبررت ذلك عبر تصريح لرئيس وزرائها السابق ملس زيناوي في يوليو 1998، الذي قال " ان أي شخص يوجد في اثيوبيا يمكن ابعاده اذا لم تعجبنا لون عينيه ".

اعتماد سياسة الهيمنة والتوسع وخلق الازمات

في السابع من أكتوبر عام 2000، أي قبل توقيع اتفاق وقف الاعمال العدائية بين ارتريا واثيوبيا في 18 يونيو 2000، سربت الحكومة الاثيوبية وثيقة سياسية بعنوان " مكونات السلام والأمن لأثيوبيا لما بعد الحرب " سربتها في 7 يونيو عبر جريدة " ريبورتر "حددت الحكومة الأثيوبية في هذه الوثيقة تفاصيل سياستها حيال كل من ارتريا والسودان وجيبوتي والصومال وكينيا والبحيرات العظمى ومصر. وفيما يلي نقدم عرضا لأبرز النقاط التي وردت في تلك الوثيقة للوقوف على حقيقة وديناميةتلك السياسة، وعواقبها الكارثية على عموم المنطقة.

أولا: ارتريا

1 ـ " تكمن جذور الأزمة الحالية والتي تسببت في خسائر جسيمة لأثيوبيا في الطموح العسكري والهيمنة للقيادة الارترية الحالية، وهذا لا يمكن أن يسمح له بالاستمرار، ويجب ألا تكون ارتريا قادرة مرة أخرى على تهديد سلام واستقرار أثيوبيا والمنطقة."

2 ـ " يجب تقليص الجيش الارتري بحجم كبير من ناحية، وتجريد الجيش الارتري من الأسلحة الثقيلة من ناحية أخرى، وعلى أن يكون جليا لأسمرا بأن أي محاولة مستقبلية لبناء جيش بصورة غير متكافئة سيعتبر عملا عدوانيا ولن يكون مسموحا."

3 ـ " بقاء الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا يشكل استمرارية التهديد المدعوم من قوى خارج المنطقة."

4 ـ " الهدف السياسي الأثيوبي لا يجب أن يكون التوسع الترابي وإنما الديمقراطية. وتحقيق هذه الغاية في الوضع الراهن ليس يسيرا، ولذا يجب الأخذ بعين الاعتبار

عدة خيارات أخرى ويبدو خيار تقسيم ارتريا على أساس إقليمي الأكثر ملائمة، لا سيما وان عدة قوميات تعارض سيطرة نظام الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الأحادي. وفي هذا السياق هذه القوميات (الكوناما والعفر ومجموعات المنخفضات) قد تدعم لإقامة نظام حكمها الذاتي."

5 ـ " يقتضي إعطاء ميناء عصب اهتماما خاصا. فأثيوبيا عندما وافقت على استقلال ارتريا تصرفت بثقة بأنها ولكونها دولة غير ساحلية لن تمنع حقها في الوصول الى البحر. وأوضحت الحرب الأخيرة بأن هذا الحق لـ 62 مليون أثيوبي يجب ان يضمن عبر اتفاق دولي يسمح بالوصول إلى البحر بشكل غير مقيد. وهذا من شأنه ان يكون سهل المنال بتمكين قيام نظام حكم ذاتي في إقليم البحر الأحمر العفري."

6 ـ " أثيوبيا مؤهلة لأن تكون حليفا استراتيجيا في دعم السلام والأمن في المنطقة، فيجب ان لا تتعامل على قدم المساواة مع بلد بالكاد يبلغ عمره عشرة سنوات (ارتريا) وله سجل حافل باللامسوؤلية يعادل بما يصفه الغرب بـ " الدول المارقة ".

ثانيا: السودان

1 ـ " وجه السودان صدمة مبكرة لأثيوبيا من خلال سياسة نظام الخرطوم الرامية لزعزعة أثيوبيا والتي تصدت لها دبلوماسيا وعسكريا. ولكي يكون السودان عضوا مقبولا في تجمع دول المنطقة، فحاله مثل حال ارتريا، عليه أن يكون ديمقراطيا. وهذا بالضرورة يقتضي الإقرار بحق تقرير المصير للجنوب وبالعملية الديمقراطية في الشمال وبتقليص الهيمنة العسكرية لمجموعة واحدة، وإقامة حكومة ائتلافية مع تمتع الجنوب بحق تقرير المصير وإنهاء الحرب الأهلية وتشكيل حكومة وفاق وطني في الخرطوم."

2 ـ " يتيح الوضع السياسي السوداني الحالي فرصة لسريان العملية الديمقراطية، وعلى أثيوبيا الاستمرار في دعم السياسية القاضية بحل أزمة جنوب السودان في سياق السودان الواحد مع كفالة إجراء الاستفتاء، هذا مما يتطلب من حكومة الخرطوم تقديم مشروع جذاب. وتحتاج القوى السياسية السودانية ان تقتنع بنهج إستراتيجية بعيدة الأمد تهدف لتحقيق الاستقرار والمصالحة."

ثالثا: جيبوتي

1 ـ " لم تشكل جيبوتي أبدا تهديدا عسكريا لأثيوبيا."

2 ـ " جيبوتي وانطلاقا من مصلحتها الخاصة، أعربت عن رغبتها بالسماح لإثيوبيا بإستخدام مينائها كبديل لميناء عصب، وهذا مؤشر على أين تكمن مصالح

جيبوتي. "

3 ـ " لا يوجد لجيبوتي بدائل خارجية أخرى لعلاقاتها مع أثيوبيا."

4 ـ " يبدو الرئيس الجيبوتي الجديد (اسماعيل جيليه) محافظا على موقف جيبوتي القاضي بعدم التدخل في شؤون أثيوبيا الداخلية، وبالسماح لأثيوبيا بالوصول الى البحر من دون قيود يوفر فرصة لتطوير علاقات وطيدة مع جيبوتي."

5 ـ " جيبوتي مطمئنة لنوايا أثيوبيا الحسنة وللعلاقة المفيدة للطرفين."

رابعا: الصومال

1 ـ " لن يكون بمستطاع الصومال إقامة حكومة مركزية مقبولة على المدى المنظور، ويعزى ذلك إلى حالة التمزق المتجذرة في الصومال والتي هي ارث نظام سياد بري. وأمر قيام حكومة مركزية مؤسسية لا يعدو أن يكون مجرد رغبة فئة قليلة من عامة الصوماليين."

2 ـ « أي محاولة لإعادة خلق حكومة مركزية تحت القيادة الحالية ستخيب ألأمل ".وتعزز من رغبتها في الاستفادة على حساب الشعب الصومالي

3 ـ " يجب الإقرار الآن بوجود أجندة متعددة ومختلفة للصوماليين، وعليه ومن اجل سلامة وأمن المنطقة يجب التعامل مع الصومال باعتباره محكوما بمجموعة مراكز السلطة اليائسة والتي تعتبر في حد ذاتها مصادر الشرعية."

4 ـ " بعد القضاء على وهم إعادة تأسيس حكومة صومالية مركزية، سيكون ثمة احتمال مستقبلي أن ينتهز الصوماليون الخيار الوحيد والأخير الباقي لهم وهو بناء دولة كونفدرالية أو فيدرالية، وفي أسوأ الحالات سيستمر الوضع الراهن. "

5 ـ " يجب على أثيوبيا القبول بهذه الخلاصة غير السارة وهي إن مصلحتها الوطنية في الصومال على الصعيد الحالي وفي المدى المتوسط لا يمكنها أن تكفل إلا بنهج الأجندة الآتية:

5 ـ 1 ـ : " على الحكومة الأثيوبية أن تضمن بأن صومالي أثيوبيا لن يكونوا مسرحا للخلافات والصراعات الدائرة في الصومال، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال نظام الحكم الإقليمي والعملية الديمقراطية. وبحكم ان الصوماليين الأثيوبيين يعكسون التركيبة الاثنية الصومالية، فإقامة نظام حكم ملائم في الإقليم الصومالي في أثيوبيا لكونها بلد متعدد الثقافات والأديان، سيقدم مثالا حول كيف يمكن أن يحكم الصومال في المستقبل. "

5 ـ 2 ـ " أولويات السياسة الأثيوبية في الصومال هي:

5 ـ 2 ـ 1 ـ " **أرض الصومال**: " على أثيوبيا تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الضروري لإستقرار أرض الصومال من دون اعتراف علني بها كدولة مستقلة. وعلى أثيوبيا أيضا تكثيف استخدامها لميناء بربره إلى أقصى حد، باعتباره الميناء الطبيعي والتقليدي للأقليم الصومالي الأثيوبي، والميناء الذي من المحتمل أن يكون منفذ أثيوبيا إلى البحر. واستخدام ميناء بربره سيكون مفيدا للجانبين، وسيعزز العلاقات الثنائية بين أرض الصومال وأثيوبيا."

5 ـ 2 ـ 2 ـ **أرض البونت**: " استقرار أرض البونت المحاذي لأثيوبيا يعتبر مهما لنا من الناحية الإستراتيجية، وبناء على ذلك ينبغي أن تعزز أثيوبيا علاقاتها بما فيها الاقتصادية مع أرض البونت، مشجعة في نفس الوقت بروزه ككيان يتمتع بحكم ذاتي."

5 ـ 2 ـ 3 ـ **أرض البنادر:** " يجب إعارة اهتمام خاص لقبيلة الهوبية التي تقطن في وسط الصومال وللطريقة التي يمكنها ان تؤثر على الأمن القومي الأثيوبي، ولكيفية معالجة هذا الأمر بالصورة الصحيحة. والجدير بالذكر إن أمراء حرب عشائر الهوبية (الجنرال الراحل عيديد ـ محمد فرح ـ وخلفه ابنه حسين ـ عيديد ـ) ومليشياتهم شكلوا السبب الأساسي في استمرار الحرب وعدم الاستقرار في الصومال منذ 1991، وعلى الأرجح أن يستمروا في نهجهم. وحالة عدم الاستقرار السائدة هناك تسهم في المشاكل الأمنية على طول منطقة الحدود الأثيوبية مع الإقليم الأوسط والجنوبي الصوماليين. ولقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لعلاقات عيديد المستمرة

مع ارتريا ومصر ومصلحتهما الإستراتيجية الرامية لخلق حالة عدم الاستقرار في أثيوبيا. ومن الأرجح أن تستمر هذه المشكلة ما دام أمراء الحرب المسيطرين على قبيلة هبر- قدر احدى عشائر قبيلة الهوبية مسموح لها البقاء. وهناك ثمة ضرورة لعمل مدروس وحازم لتحطيم سلطتهم مرة واحدة والى الأبد."

5 - 2 - 4 - **الرحناوين**: " ينبغي أن تعطي أثيوبيا اهتماما خاصا للرحاناويين لكونهم أكبر مجموعة سكانية صومالية تعتمد على الزراعة والرعي، وهم يختلفون كثيرا عن بقية القبائل الرحل الصومالية المحيطة بها والتي تهددها بإستمرار. واستقرار أقاليم الرحناوين سيساهم في أمن المناطق الحدودية الأثيوبية. وهم بحاجة لمساعدة لتأسيس حكومة ذاتية ونظام حكم شرعي. واحدي السبل لتحقيق هذه الغاية تكمن في إقناع قيادة المقاومة الرحناوينية المسلحة بأهمية إقامة قيادة مدنية تشمل - إذا ما أمكن ذلك - عناصر من المجلس الإقليمي السابق الذي كانت له أرضية ديمقراطية مع تمتعه بالشرعية المعتبرة. لا يسعد أثيوبيا أن يتمزق الصومال. ومصلحة أثيوبيا على الأمد البعيد تكمن في دعم الجهود الصومالية في إقامة دولة فيدرالية أو كونفيدرالية."

خامسا: كينيا:

1 - " بدت كينيا دائما كجزيرة استقرار متعارضة من ناحية مع حالة الصراع المستمر في القرن الأفريقي، ومستفيدة من ناحية أخرى من تلك الصورة السائدة عن المنطقة. ووضعية عدم استقرار المنطقة جعل من كينيا تظهر جذابة."

2 - " إذا كانت كينيا استفادت اقتصاديا من تدفق اللاجئين إليها عبر المساعدات الإنسانية الأجنبية، فإن المجتمع الكيني بدا وكأنه امتداد لمنطقة الصراع في القرن الأفريقي المقرونة بإنتشار الأسلحة الخفيفة، هذا مما يجعلها اقل جاذبية للسياح أو للاستثمار."

3 - " هناك ترتيبات مؤسساتية لحل القضايا بين أثيوبيا وكينيا، نذكر منها مفوضية الحدود، والتي يمكن أن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة. "

سادسا: البحيرات العظمى

1 - " هناك ثمة إعادة النظر في رؤية السلام والاستقرار المفقودتين في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي."

2 ـ " البحيرات العظمى كجزء من حوض وادي النيل تشكل منطقة مصلحة مشروعة لأثيوبيا وقلق مشترك."

3 ـ " وأمام تدهور الأوضاع في دول البحيرات العظمى الجارية وراء مصالح حقيقية أو خيالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار خطر الإبادة الجماعية، فإن أثيوبيا كقوى إقليمية وبموقفها الحازم ضد الإبادة الجماعية، لا بد وأن تنخرط في عملية تسهيل وتقديم المساهمات والقيادة نحو تطوير أجندة السلام والأمن في المنطقة."

سابعا: مصر

1 ـ " ترى مصر بأن أثيوبيا تعتبر خصما مستقبليا لها وذلك لجملة أسباب بما فيها عقدة سلطة الهيمنة الناجمة عن قضية النيل واعتبارات أخرى."

2 ـ " ونظرا لتضاعف وبسرعة وتيرة حاجة أثيوبيا لإستخدام مصادر مياه النيل، فإن مصر تقوم بمساعي دؤوبة للحيلولة دون ذلك."

3 ـ " لا بد وأن تدرك أثيوبيا بأن لمصر أجندة شريرة حيال أثيوبيا، وهذا مما يؤثر أيضا في سياسة مصر في منطقة القرن الأفريقي."

4 ـ " تهدف السياسة المصرية لإضعاف أثيوبيا التي تراها تلعب دورا مهيمنا في المنطقة، وتعتبر احتمال استخدام أثيوبيا لمياه النيل بكمية كبيرة تهديدا لأمنها، وعليه فإنها على أهبة الاستعداد لكي تكون جزءا من عملية زعزعة أثيوبيا "

5 ـ " تستخدم مصر حاليا ارتريا مستغلة الصراع الارتري الأثيوبي الراهن لتقويض أثيوبيا."

6 ـ " وفيما يخص الصومال فإن مصر توظف حسين عيديد لتحقيق نفس سياستها إزاء أثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي."

7 ـ " مصر مقتنعة بأن أجندة حق تقرير المصير لا تعدو أن تكون وسيلة أثيوبية لبسط نفوذها، ولذا فإنها تقف تتصدى لها."

8 ـ " يجب على أثيوبيا أن تتفاوض مع مصر بشأن استخدام مياه النيل، وهذا الموضوع غير قاصر على البلدين بقدر ما يجب أن يشمل كل دول حوض النيل، وهذا يشكل حجر الزاوية في العلاقات الأثيوبية ـ المصرية. وتحتاج أثيوبيا أن ترى

بأن هذه المسألة تعالج بصورة عادلة ومن دون مساومة بمصالحها المشروعة. وفي ذات الآن، يقتضي من أثيوبيا الحؤول دون حصول مصر على موطئي قدم لها، يؤهلها لمواصلة أهدافها القاضية بزعزعة منطقة القرن الأفريقي وتهديد مستقبلها، كما هو الحال الآن مع ارتريا أو الصومال. "

9 ـ " في حالة إصرار مصر في نهج سياستها الهدامة، معتقدة إن أثيوبيا ستسمح لها بلعب دورين مزدوجين لسياستين مزدوجتين، فهي تلعب دورا في منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) ودورا مختلفا جدا في جامعة الدول العربية. فعلى أثيوبيا ان تضع حدا للمناورة المصرية للعب دورين مزدوجين عندما تأتي إلى أفريقيا. وفي الوقت الراهن يجب أن يكون واضحا لمصر على إنها يجب أن تكون حذرة فيما يخص آفاق علاقاتها الاقتصادية المستقبلية مع أفريقيا."

10 ـ " يجب الإقرار بأهمية أفريقيا لأثيوبيا ووضع أفريقيا في قلب سياستها، بحكم إنها إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية وبلد مقرها الرئيسي أيضا."

11 ـ " تحتاج أثيوبيا لتعزيز نفوذها في الدول الأفريقية، ولا سيما تلك المطلة على حوض وادي النيل والتي تجمعها معها المصالح المشتركة والمختلفة مع مصالح مصر."

عدم الالتزام الوياني بإتفاقيتي الجزائر

خلف اختلاق خلاف من العدم حول سيادتها على بلدة بادمي الارترية أعلن نظام الوياني الحرب على ارتريا في 13 مايو 1998، وعلى مدار عامين ونيف، شن ثلاث حملات على طول امتداد ثلاث جبهات جنوبية وغربية وشرقية، بغية إعادة استعمار ارتريا بطريقة أو أخرى، وتنصيب حكومة من خونة الوطن وعملاء

الوياني في اسمرا، بدعم امريكي واسرائيلي. وعندما تحطمت تلك الحملات الثلاث، وجد نفسه مكرها على توقيع " وقف الاعمال العدائية " في 18 يونيو 2000، و" اتفاق السلام " في 12 ديسمبر 2000، الذي وقعه الرئيس الارتري اسياس افورقي ورئيس وزراء اثيوبيا ملس زيناوي بحضور ومشاركة وتوقيع منظمة الوحدة الافريقية، الاتحاد الافريقي حاليا، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية. وعلاوة على ذلك فوض الطرفان الارتري والاثيوبي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بتسجيل هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة 102(1) من ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يلي نص هذه المادة:

1 ـ " كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن."

2 ـ " ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع "الأمم المتحدة"."

ـ تنص الفقرة (أ) للمادة 18 من " اتفاقية وقف العمال العدائية " بين ارتريا وأثيوبيا بأن مجلس الامن الدولي يملك صلاحية اتخاذ كل الاجراءات الضرورية من دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية حيال الطرف الذي لا يلتزم بإتفاقية الجزائر، بينما نصت في البند 15 من المادة رقم 4 من " اتفاقية السلام " على ان قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية " ملزم ونهائي ". وهذا يعني إن مجلس الامن الدولي هو الجهة الدولية الراعية والضامنة لقرار مفوضية ترسيم الحدود. وبناء على اتفاق السلام شكلت مفوضية ترسيم الحدود بين ارتريا واثيوبيا تابعة لمحكمة العدل الدولية، وانيطت اليها بموفقة الطرفين الاثيوبي والارتري على تعيين الحدو بين البلدين وفقا للمعاهدات الدولية التي بموجبها عينت الحدود بين البلدين، والقانون الدولي ذات الصلة. وبالفعل قامت المفوضية بالمهمة التي كلفت بها، وأعلنت قرارها في 13 ابريل 2002. وفور اعلان القرار رحبت وهللت الحكومة الاثيوبية بالقرار، ثم سرعان ما تراجعت بصورة بهلوانية تفتقر لأبسط شروط المسئولية والعقلانية، وانتهكت بصورة سافرة ورسمية اتفاقية دولية ابرمتها مع دولة ارتريا بالجزائر العاصمة، واعتبرت ضمن وثائق الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وتم ذلك عبر رسالة بعثها رئيس وزرائها ملس زيناوي بتاريخ 19 سبتمبر 2003 الى الامين العام للأمم المتحدة حينذاك، كوفي عنان، ورد فيها:

أ ـ " تعتبر أثيوبيا قرار مفوضية ترسيم الحدود غير قانوني وغير عادل وغير مسؤول."

ب ـ " قرار مفوضية ترسيم الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، هو أبعد من أن يخلق مناخ استقرار بين البلدين، وأقرب ما يكون الى تفجير صراع جديد."

ج ـ " لقد ولجت مهمة مفوضية ترسيم الحدود الاريترية ـ الاثيوبية منعطف أزمتها الأخيرة ".

د ـ" وبناء على ما تقدم، ينبغي على مجلس الامن إقامة آلية بديلة لمفوضية ترسيم الحدود ".

وكان من المفترض أن تتم عملية ترسيم الحدود بين البلدين من قبل الوحدة الخرائطية التابعة للأمم المتحدة في نوفمبر 2003، ولكن الحكومة الاثيوبية قررت عدم احترام قرار مفوضية ترسيم الحدود، وعدم احترام اتفاقيتي الجزائر اللتين وقعتهما مع ارتريا، وان الأمم المتحدة ومجلس الامن والاتحاد الافريقي الذين وقعوا اتفاقية السلام بين البلدين، لم يحركوا ساكنا، والولايات المتحدة الامريكية التي وقعت نفس الاتفاقية عبر وزيرة خارجيتها مادلين اولبرايت، عمدت على دعم اثيوبيا في كل المحافل الدولية وفي مجلس الامن، بل انها عمدت على الالتفاف على قرار مفوضية الحدود، عبر دعم مسعى الحكومة الاثيوبية لإقامة آلية بديلة لمفوضية ترسيم الحدود، وان مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الخارجية السابقة جنداي فريزر طرحت فكرة اجراء استفتاء في بادمي، بغية ابطال قرار مفوضية الحدود الارترية ـ الاثيوبية النهائي والملزم. وعندما أخفقت تلك السياسة، طرحت الإدارة الامريكية عبر الأمين العام للأمم المتحدة السابق في يناير 2004 مشروع آلية بديلة لمفوضية ترسيم الحدود، بتكليف وزير خارجية كندا السابق اليود ورثي خلف حجة " العثور على مخرج للطريق المسدود بين ارتريا واثيوبيا "، ولكن بلا طائل. فهذا التكتيك الأمريكي ـ الاممي ـ الاثيوبي، لم ينطل على أحد، وسرعان ما دخل في خبر كان.

وفي المحصلة النهائية، وجدت مفوضية ترسيم الحدود نفسها عاجزة على تعيين الحدود على الأرض بسبب الرفض الاثيوبي المدعوم من قبل الإدارة الامريكية في عهد جورج بوش الابن، فقررت ترسيم الحدود بصورة افتراضية. وهكذا أصدرت في 30 نوفمبر 2007 تصريحا صحفيا في لاهاي أكدت فيه بأن الحدود بين دولة ارتريا وأثيوبيا قد عينت بمقتضى قرار المفوضية الصادر في 13 ابريل 2002، وتمت عملية ترسيم الحدود بصورة افتراضية بواسطة نقاط الحدود والإحداثيات والخرائط، وأصبحت تلك وثيقة ضمن الوثائق المعتمدة والرسمية في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الافريقي، وطويت صفحة تعيين وترسيم الحدودية بين دولة ارتريا واثيوبيا قد طويت مرة واحدة والى الابد. هذا مما جعل الإدارة الامريكية والحكومة الاثيوبية بتواطؤ عدد من الدول الأخرى بإختلاق تهمة من العدم لفرض عقوبات دولية على ارتريا بغية عزلها سياسيا، وتشويه سمعتها وصورتها إعلاميا، ومحاصرتها اقتصاديا، واضعافها عسكريا، وزعزعة أوضاعها الداخلية، بهدف تغيير نظام حكمها. وان تلك التهمة هي ان ارتريا :

1 ـ " ارسلت الفي جندي الى الصومال."

2 ـ " بعثت شحنات اسلحة جوا وبحرا الى الصومال."

3 ـ " اعتدت على جيبوتي في رأس دوميرا وفي جزيرة دوميرا."

هذه التهمة الباطلة هندستها الادارة الامريكية في واشنطن وتم اخراجها عبر السفيرة سوزان رايس في مجلس الامن في نيو يورك بعد تسويقها في لندن وباريس وأديس أبابا وكمبالا وعواصم افريقية اخرى، ورفعت الى مجلس الامن عبر " فريق رصد الصومال وارتريا ". وان مجلس الامن ومن دون بحث وتمحيص لذلك التقرير الزائف القائم على ادعاءات كاذبة أصدر في 23 ديسمبر 2009 قراره رقم 1907

فرض بموجبه على ارتريا حزمة قرارات سياسية واقتصادية وعسكرية جائرة وغير عادلة ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولم يرفع مجلس الامن عقوباته عن ارتريا الا بعد تسع سنوات، وتحديدا، في 14 نوفمبر 2018، بذريعة عدم العثور على معلومات وقرائن تثبت التهم الموجهة الى دولة ارتريا. وهذا منطق قانوني اعوج، لأن المتهم برئ الى أن يثبت العكس وليس العكس.

وفي هذه الاثناء، لم يكف نظام الوياني عن القيام بإعتداءات عسكرية في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، ولا سيما في عام 2010 و 2012 و 2015، وتصدت لها قوات الدفاع الارترية، وردتها على اعقابها بعدما كبدتها خسائر جسمية في الأرواح والمعدات. ولقد دأبت القوات الاثيوبية على القيام بمناوشات عسكرية استفزازية لا تحصى في المناطق الحدودية في محاولة عبثية لإستدراج القوات الارترية، ولكن دون جدوى. وان حالة لا حرب ولا سلام بين البلدين التي فرضتها الحكومة الاثيوبية على الشعبين الارتري والاثيوبي على حد السواء بتواطؤ من مجلس الامن، ومن الإدارات الامريكية المتعاقبة خاصة، دامت 18 سنة ـ 2000 ـ 2018.

غزو الصومال في 2006

غزت اثيوبيا الصومال في عام 2006 واحتلت العاصمة مقديشو، وبسطت سيطرتها العسكرية لمدة عامين، ولم تسحب قواتها الا في يناير 2009 على إثر الضربات الموجعة التي تكبدها جيشها من قبل المقاومة الصومالية. والاهم هنا ابراز عاملين جوهريين وهما:

1 ـ العامل الأول: **انتهاك اثيوبيا ميثاق الأمم المتحدة**

بغزوها للصومال واحتلال عاصمته:

1 ـ 1 ـ انتهكت الحكومة الاثيوبية ميثاق الامم المتحدة الذي ينص في مادته رقم 2 الفقرة رقم 4 على ان الدول الأعضاء " تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بإستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة." (5)

2 ـ العامل الثاني: **انتهاك اثيوبيا القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي**

انتهكت الحكومة الاثيوبية القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي الذي تنص المادة الرابعة من مبادئه الأساسية على:

2 ـ 1 ـ " احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ".

2 ـ 2 ـ " منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء."

2 ـ 3 ـ " عدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة عضو. " (6)

3 ـ العامل الثالث: انتهاك اثيوبيا لميثاق منظمة الايغاد.

انتهكت الحكومة الاثيوبية ميثاق منظمة الايغاد الذي ينص بأن مبادئه الأساسية تقوم على:

1 ـ احترام السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية."

2 ـ " عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء."

3 ـ " التسوية السلمية للنزاعات بين الدول وداخلها بالحوار.

4 ـ الحفاظ على السلام والاستقرار والامن الإقليمي." (7)

مفارقات تاريخية وسياسية

المفارقة كل المفارقة تكمن في ان اثيوبيا عضو في المنظمة الأممية وفي المنظمة القارية وفي المنظمة الإقليمية ـ الايغاد ـ ولقد انتهكت الحكومة الاثيوبية مواثيقها التي ابرمتها اثيوبيا ذاتها، وأعلنت العمل بها والالتزام بها، ففي عام 2006 ضربت بها عرض الحائط بغزوها للصومال واحتلال عاصمته خلف مبررات واهية تتعلق بتنحية نظام المحاكم الإسلامية وتنصيب نظام موال لها. وان الغرابة كل الغرابة تكمن في اعتماد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الايغاد في وجه العدوان والغزو والاحتلال الاثيوبي للصومال، سياسة الصمت الرهيب ان لم يكن

القاتل حقا، والذي جعل من مبادئ واهداف تلك المنظمات مجرد حبر على الورق ليس إلا. دانت إرتريا وبشدة الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر عام 2006، وحثت كل الأطراف الصومالية على تجاوز مرارات الماضي وتناقضاتها الثانوية، وعلى تفويت الفرصة على القوى المتآمرة على وحدة ومصير الصومال، وفي مقدمتها الحكومة الأثيوبية، وذلك بتعزيز وحدتها الداخلية. كما شجبت التدخل الأمريكي في شؤون الصومال الداخلية بذريعة واهية ألا وهي، " محاربة الإرهاب ". علما ان اثيوبيا لما تجرأت ولما استطاعت ان تغزو الصومال وتحتل مقديشو لمدة سنتين كاملتين على أنقاض كل المواثيق الدولية والأعراف القانونية، لولا الضوء الأخضر الذي حصلت عليه من إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وان واشنطن قدمت لها مختلف اشكال الدعم في جميع المحافل وعلى كل الصعد.

نظام الوياني وتحالفاته الاجنبية

استند نظام الوياني على الدعم السياسي والعسكري والمالي الأمريكي، لكي.

1 ـ يعزز مقومات سلطته الاثنية في اثيوبيا.

2 ـ يطبق اجندته التوسعية على حساب الأراضي السيادية الارترية.

3 ـ يزعزع امن واستقرار الصومال.

4 ـ يخدم الاجندة الامريكية في المنطقة.

أ ـ وظف نظام الوياني الدعم الأمريكي لأثيوبيا في خدمة مصالحه لكي يستمر في الحكم بالحديد والنار في اثيوبيا منذ قيامه في عام 1991 ولغاية رحيل قائده ملس زيناوي في عام 2012.

ب ـ التوسع على حساب ارتريا وتبني سياسة تغيير النظام.

ج ـ عندما خسر نظام الوياني الانتخابات التي جرت في 15 مايو 2005، ولم يفوز ولو بمقعد برلماني واحد في اديس أبابا، أدرك بأنه سيكون الخاسر الكبير في عموم الأقاليم الاثيوبية الأخرى بإستثناء إقليم تجراي الفيدرالي، فلجأ الى ممارسة العنف الاعمى، وحملة اعتقالات واسعة النطاق، والى عملية تزوير الانتخابات التي عرتها رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي لمراقبة نزاهة الانتخابات في اثيوبيا، آنا جوميز، قبل ان تبعدها السلطات الاثيوبية من البلاد بحجة انها غير محايدة ومنحازة

للمعارضة، ومشوهة لطريقة سريان الانتخابات في البلاد. واحتجاجا على تزوير الانتخابات، قامت قوى المعارضة الاثيوبية بعدد من المظاهرات قتل خلالها العشرات، وجرح المئات، ورغم ذلك فإن الإدارة الامريكية التي كانت تتشدق بدعم العملية الديموقراطية في افريقيا والعالم، لم تحرك ساكنا، بل واصلت دعمها لنظام الوياني وكأن شيئا لم يحدث في أثيوبيا.

ج ـ غزا نظام الوياني الصومال في 2006 بدعم عسكري وسياسي واعلامي خلف شعار " محاربة الإرهاب ". علما ان " حركة الشباب " التي تدرجها الإدارة الامريكية ضمن ملف " الحركات الإرهابية " لم يكن لها أي وجود في الصومال قبل غزو اثيوبيا للصومال، واحتلالها لأجزاء واسعة من ترابه الوطني بما فيها مقديشو العاصمة.

نظام الوياني في خدمة الاستراتيجية الامريكية

وفي المقابل غدت اثيوبيا تخدم الاجندة الامريكية في منطقة القرن الافريقي، وفي عموم القارة من خلال:

1 ـ تبني الاجندة الامريكية في " محاربة الإرهاب " في القرن الافريقي وعموم افريقيا.

2 ـ التدخل في الشئون الداخلية لدول القرن الافريقي خدمة للأجندة الامريكية في القرن الافريقي وفي جنوب البحر الأحمر.

3 ـ خلق لوبي داعم للسياسة الامريكية في افريقيا عبر مؤسسات الاتحاد الافريقي في اديس أبابا.

4 ـ **نظام هيلي ماريام دسالين الاثني 2012 - 2018**

بعد رحيل رئيس وزراء اثيوبيا ملس زيناوي في عام 2012 وتولي هيلي ماريام دسالين رئاسة الحكومة، ولم يحدث ثمة تغيير يذكر في سياسة البلاد الداخلية والإقليمية، وذلك بحكم ان عناصر الحكم السابق هي التي كانت تدير شؤون البلاد، وان رئيس الوزراء كان اسميا فقط على غرار رئيس الدولة ليس إلا. وفي خاتمة المطاف، وجد هيلي ماريام دسالين نفسه مكرها على الاستقالة في 15 فبراير 2018 على إثر موجات الاحتجاج التي اجتاحت اثيوبيا آنذاك.

5 ـ نظام آبي احمد علي العرقي

فور تبوئه مقاليد السلطة في اثيوبيا في 2 ابريل 2018، وعد د. آبي احمد علي بسن سياسة أثيوبية جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي تهدف الى حل مشاكل البيت الاثيوبي، وانهاء الصراعات والتوترات مع دول الجوار والمحيط، بما فيها الصومال

وارتريا ومصر في سياق سياسة " تصفير الازمات ". ولكن من الناحية العملية، فجر التناقضات الداخلية في المجتمع الاثيوبي المعقد التركيبة والمحكوم الى حد كبير بإرث سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ونفسي ثقيل تراكم على مدى تاريخ اثيوبيا الحديث والمعاصر، وتبنى سياسة تهدف الى إقامة دولة كوشية عرقية يقوم فيها الاوروموا بالدور الأكبر، ولا يتحقق ذلك من دون الاطلال على البحر على ركام الدولة الاثيوبية، وعلى حساب السيادة الوطنية لكل من الصومال وجيبوتي وارتريا، بناء على ما ورد في وثيقة سرية لإجتماع جرى بطلب من رئيس الوزراء ابي احمد والشخصيات المؤثرة في المنظمة الديموقراطية لشعب اوروموا وفي اتخاذ القرارات في اروميا وفي الحكومة الفيدرالية. (8)

فمن الناحية العملية قام آبي احمد:

1 ـ في 5 يونيو 2018 أعلن قبول اثيوبيا الكامل لقرار مفوضية ترسيم الحدود الصادر في 13 ابريل 2002.

2 ـ وفي 9 يونيو 2018 ذهب الى مصر، وعبر شاشة تلفزيون مصر، وفي حادثة سياسية فريدة من نوعها، أدى القسم التالي: " والله والله لن نقوم باي ضرر للمياه في مصر ".

3 ـ وفي 16 يونيو 2018 بادر رئيس الحكومة الاثيوبية بزيارة مقديشو ابرم اتفاقية مع الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد، لوضع حد لتدخلات اثيوبيا في الشؤون الصومالية الداخلية، وتأسيس قاعدة جديدة للعلاقة بين البلدين تقوم على " الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة اراضي والاستقلال السياسي والوحدة الوطنية للبلدين. "

4 ـ وفي 5 سبتمبر 2018 وقع رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد اتفاقا مع كل من كل الرئيس الارتري اسياس افورقي والرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله في العاصمة الارترية اسمرا، وتم الاتفاق على:

4 ـ 1 ـ تعزيز التعاون الشامل بين الدول الثلاث وبما يخدم اهداف شعوبهم.
4 ـ 2 ـ بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وامنية وثيقة.
4 ـ 3 ـ تنسيق الدول الثلاث لتعزيز السلام والامن الإقليمي.
4 ـ 4 ـ تكوين لجنة مشتركة رفيعة المستوى لتنسيق الجهود في إطار هذا الاتفاق.

ولكن هذ الاتفاق على غرار سائر الاتفاقيات الأخرى لم يترجم على الأرض الواقع، نتيجة وجود اجندة اثيوبية تتعلق بالحصول على منفذ بحري وإقامة قاعدة عسكرية على أنقاض السيادة الوطنية لدول منطقة القرن الافريقي، وعلى ركام ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق الاتحاد الافريقي وميثاق منظمة الايغاد، وفي انتهاك سافر وصارخ للجميع الأعراف والقوانين الدولية التي تحكم العلاقات بين سائر دول العالم. فمنذ توقيع ذلك الاتفاق شرعت الحكومة الاثيوبية في تعزيز وجودها المتعدد الابعاد والاهداف لا سيما مع خمسة أقاليم فيدرالية وهي: أرض الصومال، وأرض البونت، واقليم غلمدوغ، وإقليم هيرشبيلي وإقليم جوبا لاند، بينما العلاقة مع إقليم بنادر لم تشهد تدخلا ملحوظا، مقارنة مع الأقاليم الأخرى.

آبي احمد وحلم ـ كابوس المنفذ البحري

منذ توليه رئاسة وزراء اثيوبيا في 2 ابريل 2018، جعل ابي احمد مسالة حصول اثيوبيا على منفذ بحري قضية وجودية، واعتمد سياسة بناء قوة بحرية ليس لحماية حركة الملاحة في بحيرة تانا، بل لجعل اثيوبيا قوة بحرية في المنطقة، وسنعود الى هذه المسالة لاحقا. فبعد ستة أشهر من توليه السلطة في اثيوبيا، قام ابي احمد بزيارة عمل لفرنسا، وقابل الرئيس ايمانويل ماكرون وناقش معه قضايا عسكرية وامنية وسياسية واقتصادية وتعليمية وثقافية. (9) واتفق الطرفان على جدولة وبرمجة وترجمة ذلك في وقت لاحق. وبالفعل قام الرئيس ايمانويل ماكرون في 12 مارس 2019 بزيارة اثيوبيا واتفق خلالها " بالتزام فرنسا بمساعدة اثيوبيا في إعادة بناء قوتها البحرية". (10) وهكذا شرعت فرنسا في تدريب وتأهيل ضباط البحرية الاثيوبية في فرنسا وجيبوتي حيث توجد قاعدة عسكرية فرنسية منذ استقلال الأخيرة في عام 1977 عن فرنسا.

وبحكم ان اثيوبيا لا تطل على البحر، طرح موضوع كيف وأين ومن اين ستطل اثيوبيا على البحر ليس لمصالح اقتصادية، وانما لأغراض عسكرية، لأن حلم ـ كابوس رئيس وزراء اثيوبيا هو بناء إمبراطورية تطل على البحر، وتبسط سيطرتها عليه، وليس مجرد الحصول على ممر للبضائع الاثيوبية عبر البحر عبر اتفاقية تجارية خالصة. وهنا طرحت فكرة لا محل لها من الاعراب التاريخي والسياسي والقانوني عن وجود " أرض بلا مالك " في اللقاء الذي جمع الرئيس ماكرون مع رئيس وزراء اثيوبيا، من دون الكشف عن موقع تواجدها، ولكن الطرفين سرعان ما عدلا عن تلك الفكرة الجنونية، التي كان يمكنها إشعال الحريق في المنطقة، تقتلع جذور نظام آبي أحمد. وبعد فرنسا، أقدمت روسيا على توقيع اتفاقيات عسكرية مع اثيوبيا لبناء قوة بحرية اثيوبية. ففي 18 فبراير 2022 زار قائد القوات البحرية الروسية السابق في البحر الأسود، اللواء ألكسندر أوستريكوف، اثيوبيا وناقش مع القيادة العسكرية الاثيوبية سبل تأهيل وتدريب قوات بحرية اثيوبية (11). وفي 15 مارس 2025 وقع نائب قائد البحرية الروسية الأدميرال فلاديمير فوروبييف مع نائب قائد العمليات في البحرية الإثيوبية، العميد جمال توفيسا، اتفاقية بموجبها " التزم الجانبان بتعزيز تطوير وجاهزية البحرية الإثيوبية. ووُقّعت اتفاقية لتعزيز التعاون والجهود البحرية المشتركة ". (12) والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: لماذا تتورط فرنسا وروسيا في بناء قوة بحرية للدولة الاثيوبية التي لا تطل على البحر؟ هل هما متورطان في مشروع اثيوبيا التوسعي على حساب سيادة دول القرن الافريقي المطلة على البحر " بالسلم أو بالحرب "؟ أم ان لكل من باريس وموسكو اجندتهما الخاصة في المنطقة. أسئلة ستجيب عنها الأيام المقبلة، ولكن الامر المؤكد هو ان تلك السياسة من شأنها ان تؤدي الى زعزعة امن وسلام واستقرار المنطقة،

هذا مما يشكل خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا سافر لأهداف مجلس الامن الذي يضم فرنسا وروسيا ضمن أعضائه الدائمين الخمسة، وهذه قضية أخرى اقتضى التنويه اليها.

وأيا كان الامر، من الضرورة بمكان في هذا الصدد ملاحظة ثلاث قضايا في غاية الأهمية وهي:

1 ـ بعد تحرير ارتريا كانت اثيوبيا تستخدم مينائي عصب ومصوع بتسهيلات كبيرة للغاية، ولم تكن الحكومة الاثيوبية تدفع رسومات مقابل ذلك، وان كل ما كانت تدفعه وبالعملة المحلية هو مجرد مبلغ متواضع مقابل الخدمات التي كانت تقدم لها في الميناءين ليس الا، وذلك قبل أن تعلن اثيوبيا الحرب الشاملة على ارتريا في 13 مايو 1998 عبر برلمانها الصوري.

2 ـ لو ان الامر كان يتعلق بعملية استفادة اثيوبيا من موانئ الصومال وكينيا والسودان وارتريا وجيبوتي، لما اقتضى الامر " إعادة بناء اثيوبيا لقوة بحرية "، وانما لأكتفت اثيوبيا بعقد اتفاقيات ثنائية مع كل الدول المجاورة لها لكي تستخدم موانئها لأغراض تجارية خالصة، كما فعلت وتفعل 44 دولة في العلم التي لا تطل على البحر، ومن بينها 14 دولة افريقية. علما ان دول جوار اثيوبيا لا تكن أي عداء لأثيوبيا، وإنها مستعدة لتقديم جميع التسهيلات لها، ولكنها وبالمقابل لا تفرط بأي شبر من سواحلها سواء لأثيوبيا أو سواها.

3 ـ وجدت الحكومة الاثيوبية ضالتها في " اتفاقية شراكة بين " موانئ دبي العالمية " و " أرض الصومال " وأثيوبيا " حول ميناء بربرة في 1 مارس 2018. وبموجب هذه الاتفاقية غدت " موانئ دبي العالمية " تسيطر على 51 في المائة من حصة الميناء، واثيوبيا على 19 في المائة، و "أرض الصومال " لا يستحوذ الا على 30 في المائة فقط من الميناء الصومالي. (13) . وقعت هذه الاتفاقية من وراء ظهر الحكومة الفيدرالية الصومالية التي رفضتها جملة وتفصيلا . وما يبرهن على ذلك:

3 ـ 1 ـ أصدرت وزارة الموانئ والنقل البحري الصومالية بيانا في 2 مارس 2018 ممثلة للحكومة الفيدرالية كما قالت، جاء فيه:

أ ـ الحكومة الصومالية ليست جزءا من هذه الاتفاقية المزعومة.

ب ـ هذه الاتفاقية تخرق سيادة الصومال ووحدته.
ج ـ حيثيات هذه الاتفاقية تشكل انتهاكا سافرا للدستور الصومالي المؤقت. (14)

3 ـ 2 ـ وجهت الحكومة الصومالية في 6 مارس 2018 رسالة احتجاجية شديدة ضد دولة الامارات العربية المتحدة الى الأمانة العامة للجامعة العربية عبر مندوبها فيها. وفيما يلي أبرز النقاط التي وردت فيها:
أ ـ " ان هذا الاتفاق يعد انتقاصا للسيادة الوطنية لجمهورية الصومال الفيدرالية."

ب ـ هذا لاتفاق يشكل " تدخلا في الشأن الصومالي، واعتداء وتقويضا للوحدة الوطنية. "

ج ـ " تعلن الحكومة الصومالية بطلان هذه الاتفاقية التي وقع عليها من لا يملك لمن لا يحق له. " (15)

4 ـ ممثل الصومال الدائم في الأمم المتحدة القى كلمة في مجلس الامن في 27 مارس 2018 قال فيها:

4 ـ 1 ـ " البرلمان الصومالي رفض وبصوت واحد الاتفاق المبرم بين موانئ دبي الدولية والسلطة الإقليمية في شمال غرب البلاد (أرض الصومال)، وطلب من الحكومة ان تتخذ كل الإجراءات لحماية وحدة وسيادة الصومال، بناء على المادة رقم 1 من دستور البلاد. "

4 ـ 2 ـ " الصومال غير ملزم باي قرار يعتمد من قبل سلطة إقليمية بما فيها الإقليم الشمالي الغربي (أرض الصومال)."

4 ـ 3 ـ " الإجراءات التي أقدمت عليها الامارات العربية المتحدة، تنتهك وبجلاء القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، واعراف العلاقات الدولية، والتعاون الدولي. وعليه فالحكومة الصومالية تناشد مجلس الامن، لكي يتخذ الإجراءات الضرورية، وفقا لمهامه في حفظ السلام والامن الدوليين، وأن يضع حدا لهذه الاعمال " الإماراتية. (16)

ورغم ذلك فإن الامارات العربية المتحدة لم تعر موقف الحكومة الفيدرالية الصومالية أدني اهتمام واستمرت في مشروعها مع السلطات في ارض الصومال. والحكومة الاثيوبية من جانبها شرعت في تعزيز علاقاتها مع السطلة الإقليمية في هرغيسا. وفيما يلي أبرز المحطات السياسية:

1 ـ قام رئيس أرض الصومال موسى بزيارة رسمية لأديس ابابا في 18 يناير 2022 بدعوة من حكومة ابي احمد. وفي 26 يناير رفعت اثيوبيا مستوى تمثيلها الدبلوماسي في أرض الصومال من رئيس قنصلية الى سفير، وفي ذلك غير دلالة. (17)

2 ـ قدمت الحكومة الاثيوبية في فبراير 2023 اثناء انعقاد القمة الرابعة الثلاثين العادية لرؤساء وحكومات دول الاتحاد الافريقي في أديس ابابا جميع التسهيلات لوزير خارجية إقليم ارض الصومال، عيسى كايد محمد، لكي يلتقي في فندق هيلتون بالوفود الافريقية المشاركة في الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية والرؤساء بغية الحصول على اعتراف بإنفصالها عن جمهورية الصومال الفيدرالية. (18)

" مسوغات " الحكومة الاثيوبية للإطلال على البحر

قدم رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد في 14 أكتوبر 2023 في البرلمان الاثيوبي عوامل " تاريخية وسياسية وجغرافية وديموغرافية وعرقية " تبرر على حد زعمه حصول اثيوبيا على منفذ بحري عبر أراضي أحد دول الجوار، سواء كانت جيبوتي أو الصومال أو ارتريا. ونستعرض فيما يلي تلك " المسوغات " ليس لأهميتها في حد ذاتها، وانما لفهم عقلية ونفسية رئيس الحكومة الاثيوبية والسياسة التي ينتهجها لتحقيق حلمه ـ كابوسه الجنوني في ضم أراضي احدى دول الجوار بكل السبل بما فيها القوة على أنقاض مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي ومنظمة الايغاد من ناحية وعلى ركام كل الأعراف والقوانين المعروفة والتي تحكم العلاقات بين الدول من ناحية أخرى.

واستهل آبي أحمد كلمته التي استغرقت 45 دقيقة قائلا:

1 ـ " أكثر ما يحزنني ويؤلمني هو أن مناقشة أجندة البحر الأحمر حتى على مستوى البرلمانيين تعتبر من المحرمات. " فقرر ان تكون من بين " المباحات ".

2 ـ " البحر الأحمر والنيل سوف يحددان مصير إثيوبيا، فهما مرتبطان ببعضهما البعض وسوف يشكلان الأساس الذي سوف يؤدي إما إلى تنمية إثيوبيا أو إلى زوالها. "

3 ـ " ليس من الصواب القول بأن هذه المياه ـ النيل تهم إثيوبيـا ومياه البحر لا تهمها، فالطبيعة لا تقول ذلك. "

4 ـ " إثيوبيا جزيرة محاطة بالمياه، لكنها دولة عطشى. كل ما يحيط ببلادنا مائي، لكننا عطشى. لماذا؟ في حين أن هناك الكثير من الأمطار والمياه الجوفية، والمحيط الهندي والبحر الأحمر هناك، لماذا تشكل المياه مشكلتنا بينما نحن محاطون بالمياه؟"

5 ـ " لقد كان تعداد سكان إثيوبيا 50 مليونًا؛ وبحلول عام 2030 سوف يصبح تعداد سكانها 150 مليونًا. ولا يمكن لسكان يبلغ عددهم 150 مليونًا أن يعيشوا في سجن جغرافي"

6 ـ " جميع الدول المجاورة تحصل على المياه من إثيوبيا بما في ذلك جيبوتي من خلال خط أنابيب. وإرتريا لديها نهر تكيزي (سيتيت)؛ والسودان لديه تكيزي (عطبرة) والنيل؛ وجنوب السودان لديه بارو؛ وكينيا لديها أومو؛ والصومال لديها وبيشيبيلي وجينالي داوا. من هي [الدولة المجاورة] التي لم نعطها؟ علاوة على ذلك، فهي مياه صالحة للشرب وعذبة، نحن لا نتلقى شيئا. لا توجد دولة واحدة تزود إنهم يستحقون ذلك، وسنستمر في منحهم المزيد. لكن إثيوبيا بلتر واحد من المياه.؛ القول سنشارككم المياه العذبة ولا نطلب منهم شيئا مقابل ذلك. إذا أردنا أن نعيش معًا، وإذا فكرنا في السلام، يجب علينا الحفاظ على التوازن. إنها ليست معادلة عادلة، وإذا لم تكن عادلة، فهي مسألة وقت قبل أن تؤدي إلى الصراع ".

7 ـ " إذا قلت لأننا 120 مليونًا، ولأننا نملك القوة؟ لأن لدينا الجيش، لدينا القوات الجوية؟ من خلال ضرب وقتل الناس" ... إذا قلت هذه الأشياء، فهذا ليس ما يجب

أن نفعله. لا ينبغي أن يكون ذلك بالقتل والحرب، يمكن التوصل إلى حل من خلال المناقشة "

8 ـ " هناك 44 دولة غير ساحلية في العالم، ومن بين هذه الدول الـ 44، لا توجد دولة يبلغ عدد سكانها 120 مليون نسمة وهي دولة غير ساحلية، لا توجد دولة في العالم. وبحلول عام 2023 سيبلغ عدد سكان إثيوبيا 150 مليون نسمة. وعليه مناقشة قضية البحر الأحمر ليست مسألة ترف؛ بل هي مسألة تتعلق بوجود إثيوبيا ذاته."

9 ـ " زعماء الصومال وجيبوتي وإرتريا وإثيوبيا يجب أن يناقشوا ليس فقط السلام الحالي، ولكن أيضًا السلام المستدام. لا يمكننا أن نقول دعونا لا نتقاتل اليوم، دع أطفالنا يتقاتلون غدًا. دعونا نتحدث حتى لا يتقاتل أطفالنا. هل هو من خلال استثمار؟ هل هو من خلال حصة؟ هل هو من خلال إيجار؟ ... يمكن رؤية الخيار. لكن من الخطأ أن نقول لن نناقش هذا الامر "

10 ـ "مهما كانت طريقة الاتفاق، نريد اتفاقا، عددنا يتزايد، ولم يعد بإمكاننا تحمل الوضع الحالي؛ فكلما طال أمد الأمر، كلما ظهرت أشياء قد تكون خارجة عن السيطرة. وإذا جعلنا الأمر محرمًا بالفعل ولم نناقشه ونتحاور بشأنه، فسيكون الأمر خطيرًا."

11 ـ "النخبة السياسية الرئيسية الحالية بحاجة إلى مناقشة هذا الأمر على أقل تقدير؛ ومن الممكن ترك الأمر الآن، ونترك لأطفالنا مواصلة ذلك. لكن هذا ليس بالأمر العادي، ويمكننا أن نلتزم الصمت حياله. إنه أمر خطير، لذا فلنتحدث عنه، وإلا فإنه سيعرض وجود إثيوبيا للخطر". وأضاف " أن الافتقار إلى الوصول إلى الموانئ، على الرغم من امتلاكها القدرة على أن تكون قوة عظمى أفريقية، سيمنع إثيوبيا من تولي مكانتها في أفريقيا، لأنها دولة غير ساحلية."

12 ـ قضية " أي ميناء ليست مسألة ملحة بالنسبة لإثيوبيا ويمكن اتخاذ خيار مستنير بمجرد بدء المناقشة. "زيلع في أرض الصومال [السياق التاريخي] خلال مملكة إيفات والقرب منها؛ الخيار الآخر في جيبوتي التي لا تزال تقدم لنا الخدمات،

عدوليس، الواقعة على ساحل إرتريا - من الممكن النظر إليها كخيار. من الممكن النظر إلى مصوع وعصب كخيار. ليس بالضرورة ان يكون مصوع أو عصب؛ نحن بحاجة فقط إلى بوابة للتنفس ... ".

13 - ثم اقترح " إقامة اتحاد فيدرالي أو كونفدرالية مع إرتريا كمثال، وتبادل الأراضي.. " (19)

14 - وبعد مرور 21 شهرا على هذا الخطاب، وانصياعا لرغبته الجامحة لكي يدخل التاريخ بإعتباره " الزعيم " الذي جعل اثيوبيا دولة بحرية، عمد رئيس الحكومة الاثيوبية آبي احمد على تهديد كل ارتريا وجيبوتي والصومال، وطالبهم بإحترم قرار اثيوبيا الخاص بالحصول على ميناء بحري بطريقة أو أخرى، عندما القى في 3 يوليو 2025 خطابا في البرلمان الاثيوبي قال فيه " إرتريا دولة ذات سيادة، ولا نريدها أن تكون جزءًا من إثيوبيا، ولها الحق في أن تكون دولة ذات سيادة. جيبوتي دولة ذات سيادة، ويجب احترامها، الصومال دولة ذات سيادة، ويجب احترامها. ليس لدينا أي تساؤلات حول ذلك. إثيوبيا دولة ذات سيادة، لكنها لا تستطيع أن تكون دولة إذا لم تحصل على ميناء بحري." يجب عليهم احترام ذلك. كيف يتم ذلك، هل هو عن طريق المال، أو بطريقة تبادل الأراضي أو عبر مفاوضات..." (20) لم يجب على ذلك، بل ترك الباب مفتوحا نصفيا، في مناورة سياسية مكشوفة، لأنه وإن لم يهدد كعادته بإستخدام القوة صراحة، قال ذلك بصورة ضمنية واضحة لا تترك أي مجال للجدل أو الشك، بحكم ان آبي احمد اعتبر ان اثيوبيا لن تكون دولة ما لم تطل على البحر. وهذا يعني بجلاء، لا بد أن تحصل اثيوبيا على منفذ بحري مهما كان الثمن وأيا كانت الوسيلة. علما ان اثيوبيا ليست الدولة الوحيدة التي لا تطل على البحر، ففي العالم توجد 44 دولة بلا منفذ بحري من بينها 16 دولة افريقية. وان أيا من تلكم الدول، لم تعتمد السياسية الاثيوبية غير المسئولة والمخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية لكي تحصل على خدمات بحرية، بل وجدت حلولا سلمية ناجعة لإستخدام موانئ الدول المجاورة لها لأغراض تجارية خالصة من دون ان تهدد امن وسلامة أراضي جيرانها، ومن دون ان تشترط إقامة القواعد العسكرية. على عكس حكومة أبيي احمد التي تعمل بدأب ومنذ 2018 للحصول على منفذ بحري بكل السبل.

وعليه فلا غرو إذا ما استغلت الحكومة الاثيوبية سياسة إقليم أرض الصومال الرامية للحصول بأي ثمن وطريقة على الاعتراف بالانفصال المعلن من طرف واحد في عام 1991 وغير المعترف به إقليميا وقاريا ودوليا منذ زهاء ثلاثة عقود ونصف عقد، مقابل تقديم تنازلات عن أراضي سيادية صومالية. وهكذا تم توقيع " مذكرة تفاهم " بين الطرفين في 1 يناير 2024 بصورة مخالفة لكل القوانين الدولية على أنقاض سيادة الصومال ووحدة اراضيه. وخطورة هذا الاتفاق تكمن أيضا في انتهاكه السافر لميثاق كل المنظمات الدولية والقارية وشبه القارية والدولية، وقد تم ادانته كما سنرى لاحقا من قبل جميع تلك المنظمات من دون أدني تحفظ.

اجهاض اتفاق جيبوتي وابرام " مذكرة تفاهم "

توجت مساعي الحكومة الجيبوتية الدبلوماسية والسياسية لحل الإشكاليات بين الحكومة الصومالية الفيدرالية والسلطة الإقليمية في ارض الصومال بعقد اجتماع قمة استثنائي في جيبوتي العاصمة من 28 لغاية 29 ديسمبر 2023 بين الرئيس حسن شيخ محمود ورئيس إقليم ارض الصومال موسي بحي عبدي، وتوج اللقاء بالاتفاق على ثماني نقاط تالية:

1 ـ " يتعهد الطرفان بالانخراط في حوار عادل ونزيه، وضمان الاعتراف بمخاوف الجانبين ومعالجتها بهدف التوصل إلى إجماع يرضي الجميع.

2 ـ **تطوير خارطة الطريق**: تم الاتفاق على فترة 30 يومًا لصياغة خارطة طريق مفصلة لعملية الحوار. ومن المتوقع أن تعمل خارطة الطريق هذه كدليل للمناقشات المستقبلية وحل القضايا.

3 ـ **دعم الاتفاقيات السابقة**: تم التأكيد على الالتزامات باحترام ودعم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات السابقة التي عقدت في مدن دولية مختلفة من عام 2012 إلى عام 2020.

4 ـ يجب تعزيز اعتراف حكومة الصومال بالقتل والفظائع والدمار السابق الذي تسببت فيه الحكومة العسكرية في أرض الصومال (المناطق الشمالية).

5 ـ **التحديات الأمنية**: التزمت الحكومتان بمعالجة القضايا الأمنية بشكل مستقل ومشترك، مع إيلاء اهتمام خاص لمكافحة ا لإرهاب وحل أي نزاعات ناشئة.

6 ـ **جهود السلام الإقليمية**: يتم تشجيع المدن والمناطق المتضررة من الصراعات التاريخية على السعي إلى السلام والاستقرار، مما يساهم في تهيئة بيئة مواتية لاستمرار الحوار.

7 ـ **الحفاظ على سلامة الحوار:** يجب تجنب الإجراءات التي من شأنها أن تعطل أجواء الحوار، مع موافقة الطرفين على الحفاظ على كرامة العملية. (21)

وشكل هذا الاتفاق قفزة نوعية في العلاقة بين مقديشو وهرغيسا، وان " وكالة الانباء الوطنية الصومالية " كتبت: " يمثل مؤتمر جيبوتي بداية مبشرة للطرفين، حيث يراقب المجتمع الدولي عن كثب الصومال وأرض الصومال وهما يسلكان طريقهما نحو مستقبل سلمي وتعاوني. وإن نتائج هذا الحوار لديها القدرة على إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي لمنطقة القرن الأفريقي وتشكل سابقة لحل النزاعات في المنطقة. " (22)

ولكن للأسف الشديد، حلم الصوماليين في عموم البلاد في عودة اللحمة الوطنية على ضوء اتفاق جيبوتي بين الحكومة الصومالية الفيدرالية والسلطة الإقليمية في أرض الصومال، لم يدم الا يوما واحدا فقط.، ففي خلال 24 ساعة انقلبت الأمور راسا على عقب وذلك على إثر توقيع رئيس إقليم الصومال موسى بحي عبدي ورئيس وزراء اثيوبيا في الأول من يناير 2024 في اديس ابابا " مذكرة تفاهم " بموجبها تحصل اثيوبيا على عشرين كلم من ساحل الصومال لكي تقيم ميناء تجاريا وقاعدة عسكرية لمدة تمتد لنصف قرن. وبالمقابل تحصل أرض الصومال على اعتراف رسمي بإنفصالها عن الدولة الصومالية من قبل اثيوبيا دولة مقر الاتحاد الافريقي

(23)، وذلك في سابقة سياسية خطيرة في تاريخ الاتحاد الافريقي، منظمة الوحدة الافريقية سابقا. وعقب الاتفاق قال رئيس إقليم الصومال " أعلن اليوم بكل فخر عن الاتفاق المتبادل المنفعة بين أرض الصومال وإثيوبيا، مقابل منح القوات البحرية الإثيوبية حق الوصول إلى البحر لمسافة 20 كيلومترًا، باستئجارها لمدة 50 عامًا، ستعترف إثيوبيا رسميًا بجمهورية أرض الصومال، هذا مما يشكل سابقة باعتبارها أول دولة توسع الاعتراف الدولي لبلدنا." (24)

ورد فعل الصومال على " مذكرة التفاهم " الاثيوبية ـ الصومال لاندية لم يتأخر كثيرا، ففي الثاني من يناير 2024 أصدرت الحكومة الفيدرالية الصومالية بيانا مرتكزة على دستور البلاد وقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 2625، وميثاق الاتحاد الافريقي. واحتوي البيان على تسع مواد وهي:

" الحكومة الفيدرالية الصومالية ":

1 ـ " تدين بشدة وترفض بحدة توقيع الحكومة الفيدرالية الاثيوبية " مذكرة تفاهم " غير مسموح بها في 1 يناير في اديس اباب...وان ارض الصومال جزء لا يتجزأ من جمهورية الصومال، ولا يعقد اتفاقيات دولية من دون مشاركة وبلا موافقة مسبقة من الحكومة الفيدرالية الصومالية. "

2 ـ " تعتبر السلوك الاثيوبي مقوضا للعلاقات الودية وللسلام وللاستقرار في منطقة تواجه تحديات عديدة، ويشكل انتهاكا سافرا لإستقلال الصومال وسيادته ووحدة أراضيه. "

3 ـ " تعتبر ما تسمى " مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون " باطلة وملغية وغير مقبولة، كما انها تفتقد أساسا قانونيا ".

4 ـ " تحذر اثيوبيا لكيلا لا تقدم على أي عمل يمس بسيادة واستقلال ووحدة أراضي الصومال، مع احتفاظها بحق الرد القانوني."

5 ـ " تعتبر الإجراءات الاثيوبية اعتداء وخرقا لسيادة الصومال ووحدة أراضيه."

6 ـ " انها مستعدة ومجبرة على الدفاع وحماية وحفظ سيادة وكرامة أراضيها ولحمتها الوطنية."

7 ـ توجه نداء الى مجلس الامن، والاتحاد الافريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجامعة العربية، والايغاد والشركاء الدوليين المعنيين بالسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، ان يقوموا بمسئولياتهم وفقا للقوانين التي تحكم منظماتهم، بدعم حق الصومال في الحفاظ على وحدة أراضيه، وأن يمارسوا الضغوطات على اثيوبيا لكي تعود الى جادة القانون الدولي."

8 ـ تطلب من مجلس الامن والاتحاد الافريقي ان يعقدا اجتماعا طارئا لمناقشة انتهاكات اثيوبيا لسيادة ووحدة الصومال وتدخلها في شئونه الداخلية."

9 ـ " استدعت سفيرها لدى اثيوبيا للتشاور العاجل، كرد فعل على هذا الاجراء الاثيوبي." (25)

رد فعل اثيوبيا على بيان الحكومة الصومالية

رد الحكومة الاثيوبية على بيان الحكومة الفيدرالية الصومالية عبر بيان صدر في 3 يناير 2024، احتوي على أكاذيب ومغالطات تاريخية وسياسية وقانونية. ونستعرض فيما يلي فقراته الأساسية.

وجاء في البيان:

1 ـ " مذكرة التفاهم " تشمل مجالات تعاون واسعة في الحقل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري.

2 ـ ارض الصومال نال استقلاله في 26 يونيو 1960، وبعد خمسة أيام اتحد مع مقديشو التي استقلت عن إيطاليا. وفي عام 1991 أعلن ارض الصومال استقلاله، ولم يحصل بعد على اعتراف كامل. ورغم ذلك وقع اتفاقيات لتنمية الميناء.

3 ـ وقعت " مذكرة التفاهم " وبموجبها حصلت اثيوبيا على 19 في المائة من حصة ميناء بربرة. ومن المعروف ان دولا أخرى تسير على نفس المنوال، ولم نسمع أي همهمة أو شكوى.

4 ـ " مذكرة التفاهم " وقعت لكي تتمكن اثيوبيا من إقامة قاعدة عسكرية وتحصل على منفذ بحري تجاري.

5 ـ " مذكرة التفاهم " تؤهل ارض الصومال على الحصول على مساعدات وشراكة لا يجدها من أي دولة أخرى. كما انها تلبي مطالب ارض الصومال القديمة، وعلى حصة من الخطوط الجوية الاثيوبية، مع اجراء تقييم عميق بغية اتخاذ موقف تجاه جهود ارض الصومل الرامية للحصول على الاعتراف.

6 ـ في تاريخ اثيوبيا القديم والمتوسط والحديث كان لها منفذ بحري، ونتيجة تعقيدات من بعيد وقريب فقدنا المنفذ البحري. وفي النهاية اندلعت حربا أهلية نجمت عن أزمة داخلية ومؤامرة خارجية، دامت ثلاثة عقود. وبعد نهاية الحرب الاهلية، وبسبب خطأ تاريخي وقانوني، أصبحت اثيوبيا دولة حبيسة على مدى الثلاثين سنة الماضية.

7 ـ الحكومة الجديدة ـ أي حكومة أبي احمد ـ دأبت لكي تحصل اثيوبيا على منفذ بحري موثوق، وذلك بغية تصحيح القطيعة التاريخية ومعالجة احباط الشعب الاثيوبي.

8 ـ " مذكرة التفاهم " خلقت فرصة لمعالجة توتر وقلق الاثيوبيين اللذين داما عقودا.

9 ـ " مذكرة التفاهم " لن تضر أي طرف او بلد. (26)

ردود فعل دولية وقارية وشبه قارية وإقليمية على " مذكرة التفاهم "

ان " المبررات " الي قدمتها الحكومة الاثيوبية بشأن " مذكرة التفاهم " لم تقنع أحدا على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي، فتهاطلت عليها المواقف الداعمة لسيادة الصومال ووحدته وسلامة أراضيه. وفيما يلي نستعرض مواقف تلك المنظمات:

1 ـ **مجلس الامن**

أفادت الأمم المتحدة بأن امينها العام أنطونيو غوتيريش أجري اتصالا مع الرئيس حسن شيخ محمود رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية في العاشر من يناير 2024، وناقش قلق الصومال بشأن مذكرة التفاهم بين جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية و"أرض الصومال" وأكد له بأن " مجلس الأمن أكد مرارا وتكرارا احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته. " (27)

2 ـ **الاتحاد الافريقي**

أصدر الاتحاد الافريقي في اديس ابابا بيانا جاء فيه:

1 ـ " يتابع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة موسى فقي محمد، عن كثب التوتر الناتج عن توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا ومنطقة الصومال (أرض الصومال).

2 ـ " أكد ـ رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ـ على ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية والسيادة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بما في ذلك جمهورية الصومال الفيدرالية." (28)

3 ـ **منظمة التعاون الإسلامي**

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أعربت عن تضامنها مع جمهورية الصومال الفيدرالية وشددت على ضرورة احترام سيادتها ووحدة أراضيها في بيان جاء فيه:

1 ـ " من منطلق حرصها على احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها، ووفقا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والقانون الدولي، وعلى إثر توقيع " مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون " بين جمهورية اثيوبيا الفيدرالية و " أرض الصومال " في أول يناير 2024، أعربت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن رفضها لأي عمل ينتهك سيادة الصومال ووحدة أراضيه."

2 ـ " وجددت الأمانة العامة تضامن منظمة المؤتمر الإسلامي مع جمهورية الصومال الفيدرالية، وشددت على ضرورة احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. " (29)

4 ـ **جامعة الدول العربية**

اعتمد مجلس جامعة الدول العربية في جلسته غير العادية المنعقدة بالقاهرة في 17 يناير 2024 القرار رقم 8988 بعنوان " دعم جمهورية الصومال الفيدرالية ضد الاعتداء على سيادتها وسلامة أراضيها " تضمن 11 بندا، فيما يلي ملخصها اعتماد على النص الإنجليزي:

مجلس جامعة الدول العربية:

1 ـ يدعم أمن واستقرار الصومال ووحدته.

2 ـ يعرب عن تضامنه ودعمه الكامل لموقف الصومال الذي اعتبر " مذكرة التفاهم " المبرمة بين اثيوبيا وارض الصومال باطلة وملغية وغير مقبولة، وتشكل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولي ولسيادة الصومال ووحدة أراضيه.

3 ـ يرفض بشدة انتهاك سيادة الصومال واستغلال ظروفه الداخلية الصعبة لفصل جزء من ترابه بطريقة تهدد وحدة الدولة الصومالية.

4 ـ يدعم جهود الحكومة الصومالية الرامية الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية لكي تدين ذلك الاعتداء المكشوف على سيادة الصومال ووحدة أراضيه.

5 ـ يرفض كلية أي محاولة لخلق واقع جيو سياسي جديد في خليج عدن، وفي الساحل الصومالي، وفي البحر الأحمر، لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومي العربي وللملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

6 ـ يجدد الموقف العربي الذي يعتبر " أرض الصومال " جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصومال الفيدرالية بناء على ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

7 ـ يؤكد على اثيوبيا وبإتخذها هذا الاجراء تزعزع امن واستقرار المنطقة، وتهدد الامن والسلام الإقليميين، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، غير عابئة بعلاقات حسن الجوار.

8 ـ يطلب من الدولة العربية العضو في مجلس الامن ان تنسق مع الصومال بغية تعبئة المساندة المطلوبة لدعم وحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ولرفض " مذكرة التفاهم " واعتبارهما باطلة وملغية، لكونها تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين والاقليميين.

9 ـ يفوض مجالس السفراء العرب في نيويورك وجنيف وفينا وبروكسيل واديس ابابا وواشنطن ولندن وباريس وبكين وموسكو لإتخاذ الإجراءات الضرورية لشرح

عواقب " مذكرة التفاهم " على السلام والامن في المنطقة والعالم، للوزراء المعنيين وللمنظمات الدولية.

10 ـ يطلب من الأمين العام ـ لمجلس الجامعة العربية ـ تشكيل فريق عمل تكون مهمته ترجمة هذا القرار، والتشاور بشأنه مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

11 ـ يطلب من الامين العام تعميم هذا القرار على الدول الأعضاء في مجلس الامن، وفي الاتحاد الافريقي، ومتابعة تطبيق هذا القرار، وتقديم تقرير بخصوصه في الجلسة المقبلة لمجلس جامعة الدول العربية. (30)

5 ـ **منظمة الايغاد**:

عقدت منظمة الايغاد في 18 يناير 2024 اجتماع قمة فوق العادة لرؤساء وحكومات دولها في عنتيبي بأوغندا، وأصدرت بيانا جاء فيه:

ان منظمة الايغاد:

1 ـ " تعبر عن قلقها العميق بشأن التطورات الأخيرة في العلاقة بين جمهورية اثيوبيا الديموقراطية الفيدرالية وجمهورية الصومال الفيدرالية."

2 ـ " تأكد مجددا المبادئ الأساسية المتعلقة بإحترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية. "

3 ـ " أي اجراء يجب أن يرتكز على المبادئ الأساسية المذكورة أعلاه، وأي اتفاق أو ترتيب يجب أن يكون بموافقة الحكومة الفيدرالية الصومالية." (31)

والملفت للنظر ان رئيس وزراء اثيوبيا ابي احمد لم يشارك في هذه القمة التي ناقشت " مذكرة التفاهم " التي ابرمتها حكومته مع إقليم ارض الصومال، وذلك بعد فشل المساعي الدبلوماسية والسياسية الاثيوبية التي بذلت للحيلولة دون اتخاذ الايغاد قرارا بعدم قانونية " مذكرة التفاهم، التي تنتهك للمبادئ الأساسية لميثاق منظمة الايغاد ذاته وفقا لما ورد في بيانها.

6 ـ الاتحاد الاوروبي

الناطق بإسم الاتحاد الأوروبي أصدر بيانا مختصرا، فيما يلي نصه: " يود الاتحاد الأوروبي أن يذكّر بأهمية احترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية وفقاً لدستورها وميثاقي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بأكملها. " (32)

7 ـ مجموعة السبع

وزراء خارجية دول " مجموعة السبع " أصدروا بيانا في 14 ابريل 2024، ورد فيه " نعرب عن قلقنا بشأن مذكرة التفاهم بين إثيوبيا واقليم أرض الصومال الصومالي، والتي تم الإعلان عنها في يناير 2024. ونشجع كل من الحكومة الإثيوبية والحكومة الفيدرالية الصومالية على إبقاء جميع قنوات الحوار مفتوحة لمنع المزيد من التصعيد، والعمل مع الشركاء الإقليميين، في إطار الاتحاد الأفريقي ومن خلال الاتصالات الثنائية، وفقًا للقانون الدولي ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. (33)

رد فعل الحكومة الاثيوبية

وإزاء ردود الأفعال الإقليمية والقارية والدولية من ناحية، وخشية مناقشة قضية "مذكرة التفاهم " من قبل مجلس الامن تلبية للنداء الذي وجهته اليه الحكومة الصومالية كما اشارنا سابقا، وبعد ورفع هذه القضية الى مجلس الامن من قبل " مجلس التعاون الإسلامي " في 9 يناير 2024 (34) عبر ممثل موريتانيا الدائم في الأمم المتحدة، السفير سيدي محمد لغظيف، ومن طرف " جامعة الدول العربية " التي وجهت في 12 يناير 2024 (35) خطابا الى مجلس الامن عبر مندوب البحرين الدائم في للأمم المتحدة السفير جمال فارس الرويعي.

وأعرب " مجلس التعاون الإسلامي " و " جامعة الدول العربية " في خطابيهما عن رفضهما لإنتهاك سيادة الصومال وسلامة أراضيه، وعبرا عن تضامنهما مع الصومال في الحفاظ على وحدته وامنه واستقراره. والحكومة الاثيوبية ومن جانبها سلمت مجلس الامن خطابا، من خلال مندوبها الدائم في الأمم المتحدة السفير تسفاي يلما سابو، نورد فيما يلي اهم نقاطه:

1 ـ " مذكرة التفاهم " هي إطار لتعزيز مجال التعاون مع أرض الصومال عبر تفاهم مشترك، ومعاملة بالمثل، والعمل السلمي.

2 ـ لأثيوبيا علاقات قديمة مع ارض الصومال تتمشى مع المعايير والممارسات الدولية.

3 ـ " مذكرة التفاهم " تشمل عدة مجالات تعاون في المجال البحري والتجاري والاستثماري والزراعي والصحي والتعليمي والطاقة والبنية التحتية، وكلها تشكل استمرارية للعلاقات الثنائية مع أرض الصومال.

4 ـ " مذكرة التفاهم " تعبد الطريق لأثيوبيا لضمان منفذ بحري استنادا على أسس تجارية مقبولة من الطرفين وفقا للمعايير الدولية.

5 ـ اثيوبيا ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي بإعتبارها إحدى الدول المؤسسة لهما.

6 ـ اثيوبيا تعاملت بشفافية مع هذا الامر، وأبلغت بذلك دول الجوار بما فيها الحكومة الصومالية الفيدرالية.

7 ـ " مذكرة التفاهم " تعزز السلام الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، والاندماج.

8 ـ أثيوبيا مستعدة للحوار مع مبعوث الاتحاد الافريقي، وعليه فإنها ترى بأن هذا الامر (مذكرة التفاهم) لا يجب ان تناقش من قبل مجلس الامن." (36) على اعتقاد منها بأنها:

8 ـ 1 ـ بهذه الوسيلة ـ الحيلة تقطع الطريق على مجلس الامن خلف مبرر " حلول افريقية لقضية افريقية "

8 ـ 2 ـ تستطيع التأثير على قرار مبعوث الاتحاد الافريقي.

8 ـ 3 ـ يمكن بطريقة او أخرى التأثير أيضا على قرار الاتحاد الافريقي لكونها دولة مقره وتعرف آليات التأثير فيه.

8 ـ 4 ـ لا تملك التحكم على قرار يصدر من مجلس الامن بشأن مذكرة التفاهم، الذي قد يكون أشد وطأة، والتحايل عليه صعب، الإفلات منه معقد، هذا فضلا عن عواقبه الوخيمة على اثيوبيا على أكثر من صعيد سياسي وقانوني واستراتيجي.

رد الصومال على رسالة أثيوبيا

سلم مندوب الصومال الدائم في الأمم المتحدة، السفير أبوبكر داهر عثمان في 29 يناير 2024 خطابا لرئيس مجلس الامن، جاء فيه:

1 " مندوب اثيوبيا وعبر الخطاب الذي سلمه لرئيس مجلس الامن يسعى لتقديم معلومات مضللة ومتناقضة مع البيان الصحفي الذي أصدرته الحكومة الاثيوبية في 3 يناير 2024 بشأن " مذكرة التفاهم " غير القانونية التي ابرمتها مع مجموعة انفصالية في إقليم شمال الصومال " أرض الصومال "، وذلك بغية صرف انتباه المجلس ـ مجلس الامن ـ عن هدف اثيوبيا في اقامة قاعدة عسكرية دائمة في الصومال، والاعتراف بـ " استقلال " المجموعة الانفصالية."

2 ـ " إن المحاولة الفاشلة التي قامت بها الحكومة الإثيوبية لتبرير وإضفاء الشرعية على توقيع مذكرة التفاهم غير القانونية باعتبارها " تعزيزاً للتعاون الاقتصادي الثنائي مع منطقة في جمهورية الصومال الفيدرالية من أجل تأمين حصولها على منفذ بحري على أسس تجارية" هي عملية مضللة لانتهاك سيادة الصومال ووحدة وسلامة أراضيه."

3 ـ " ن ادعاء إثيوبيا بأنها كانت شفافة بإبلاغ جمهورية الصومال الفيدرالية والدول المجاورة الأخرى بتصريحاتها وأفعالها التوسعية ضد الصومال، يثبت تجاهلها المتعمد للمسار المؤدي إلى التعاون الثنائي، وعزمها المطلق على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومعايير حسن الجوار."

4 ـ " تدين الحكومة الصومالية وترفض تصرفات إثيوبيا ومحاولاتها المضللة لإخفاء محاولتها غير القانونية لضم إقليم صومالي تحت ستار تعزيز السلام الإقليمي، والتعاون الاقتصادي والتكامل."

5 ـ " الحكومة الصومالية تذكر إثيوبيا بواجباتها بالالتزام بالمعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي."

6 ـ " وتحذر الحكومة الصومالية من أن مثل هذه الإجراءات تؤثر سلباً على الاستقرار الإقليمي، بل انها تشكل أيضاً سابقة خطيرة للنظام الدولي للدول ذات السيادة والحرة والمستقلة لجميع الدول الحرة والمستقلة. " (37)

موقف مجلس الامن؟

عقد مجلس الامن في 29 يناير 2024 جلسة مغلقة لمناقشة الازمة التي اشعلتها " مذكرة التفاهم " بين اثيوبيا والحكومة الفيدرالية الصومالية. ولغاية الساعة لم يتسرب او يسرب أي شيء عن القرار الذي تم اعتماده بخصوص هذه القضية المهمة والحساسة وذات التداعيات الخطيرة، لكونها قد تكون سابقة خطيرة تسير على منوالها كل الدول غير المطلة على البحر. ولكن وكما جرت العادة في مثل هذه الحالات الخاصة والاستثنائية، فإن بعض الدول وفي مقدمتها الصومال واثيوبيا على علم بتفاصيل مخرجات تلك الجلسة المغلقة.

الرئيس الصومالي والمنفذ البحري لأثيوبيا

شارك الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في القمة السابعة والثلاثين التي عقدت في اثيوبيا في فبراير 2024، واغتنم الفرصة لعقد مؤتمر صحفي في 18 فبراير 2024 في اديس أبابا لشرح وبلورة موقف بلاده من " مذكرة التفاهم " وقال انه تعرض " للمضايقات " من عناصر جهاز الامن الاثيوبي. فقال الرئيس الصومالي:

1 ـ " هناك خمس دول مجاورة لأثيوبيا تطل على البحر، لكن أثيوبيا لا تريد الحصول على منفذ بحري عبر اتفاق ثنائي، بقدر ما تريد ضم أراضي لكي تطل على البحر ".
2 ـ "إذا كانت إثيوبيا تريد الوصول إلى بحر الصومال فنحن نرحب بذلك. لكننا نريد أن يكون لإثيوبيا القدرة على الوصول بنفس الطريقة التي تتمتع بها أوغندا بالقدرة على الوصول إلى بحر عبر كينيا، وبنفس الطريقة التي تتمتع بها بوروندي ورواندا بالقدرة على الوصول إلى بحر تنزانيا، وبنفس الطريقة التي تتمتع بها إثيوبيا بالقدرة على الوصول إلى بحر جيبوتي".
3 ـ " هناك مواثيق كثيرة ومنها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الافريقي، تحدد كيفية الحصول على منفذ بحري للدول الحبيسة من بينها 16 دولة افريقية. "
4 ـ كل الدول الحبيسة لا تلجأ الى سياسة ضم أراضي دول أخرى للإطلال على البحر."
5 ـ " الاتفاق الذي وقعته اثيوبيا مع إقليم أرض الصومال لا يعدو ان يكون بمثابة ضم جزء من الأراضي الصومالية الى أثيوبيان، أي اجراء تعديل في الحدود الصومالية."
6 ـ " علمت من خلال وسائل الاعلام بأن رئيس وزراء اثيوبيا ابي احمد قال ان اثيوبيا ستحصل على منفذ بحري بالسبل السلمية أو بالقوة. ولقد سألته ماذا يعني بذلك، ولم أحصل منه على رد، واكتفى بالقول لا نريد الذهاب الى الحرب والى القتال والى مهاجمة الصومال. "
7 ـ بصرف النظر عن كلام ابي احمد المعسول الذي لا معنى له، المهم هو أفعال اثيوبيا. هناك كبار الضباط العسكريين الاثيوبيين في ارض الصومال يمهدون الأرضية لمشروع الضم الاثيوبي."

8 ـ " اثيوبيا قد ترسل قواتها الى الصومال بطريقة غير قانونية كما فعلت في السابق، وتعرف ماذا كانت النتيجة. ولا نعتقد بأن اثيوبيا كانت مرتاحة للعواقب التي ترتبت عليها."

9 ـ " كيف يمكن لبلد ان يذهب الى سلطة إقليمية في دولة أخرى، ويبرم معها اتفاقا يمنحها ممرا بحريا وقاعدة بحرية."

10 ـ " لن نتخلى عن شبر واحد من ترابنا لأثيوبيا، حتى لو اقتضى الامر عصورا."

11 - " حربنا الوحيدة هي ضد " الشباب "، وتوقيع أثيوبيا "مذكرة تفاهم " غدت فرصة لحركة " الشباب " لكي تقول انها تدافع عن الأراضي الصومالية. ولقد علمنا من مصادر موثوقة، بأن منذ توقيع " مذكرة التفاهم " جندت حركة " الشباب " ما بين 6 و8 ألف شابا. "

كما شرح الرئيس الصومالي بالتفصيل " المضايقات " التي تعرض لها من قبل عناصر جهاز الامن الاثيوبي في فندقه وفي مدخل مقر الاتحاد الافريقي للحيلولة دون مشاركته في اجتماع قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الافريقي، وذلك في خطوة غير دبلوماسية وغير مسئولة، وتتعارض مع كل الاخلاقيات والمواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الاتحاد الافريقي الذي تستضيف اثيوبيا نفسها. (38)

تعثر الوساطة التركية

في سياق اجندتها السياسية والاقتصادية والجيو استراتيجية في القرن الافريقي، والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وبناء على خصوصية علاقة انقرة بكل من مقديشو واديس أبابا، بادرت الحكومة التركية بالوساطة بين اثيوبيا والصومال بغية احتواء الازمة التي فجرتها " مذكرة التفاهم " بين البلدين. كما هو معروف، تتمتع تركيا بعلاقات طيبة مع الصومال وأثيوبيا ولها مصالحها في البلدين. لتركيا 200 شركة تستثمر في اثيوبيا في قطاع البناء والصناعات الطبية والغذائية (39) من ناحية، ولها من ناحية أخرى، علاقات متعددة الابعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية مع الصومال. لتركيا أكبر قاعدة عسكرية خارج ترابها في الصومال منذ عام 2017 تتولى حماية المياه الصومالية لعقد كامل ضمن أمور اخرى. وان وزير الدفاع التركي يشار غولر وقع مع نظيره الصومالي عبد القادر محمد نور، في 9 فبراير 2024 " اتفاقية اطارية للتعاون الدفاعي والاقتصادي ". وقال الوزير التركي انه " واثق بأن هذه الاتفاقية ستسهم في تطوير أكبر لعلاقاتنا العسكرية الثنائية." (40) والى ذلك، ففي 25 أكتوبر 2024" أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار في 25 أكتوبر 2024، بأن توقيع اتفاقية جديدة بين شركة النفط التركية "TPAO"وهيئة البترول الصومالية، يتم من خلالها التنقيب عن النفط والغاز في البلد العربي. ". (41) في خضم هذا السياق العام استضافت تركيا جولتي محادثات غير مباشرة بين اثيوبيا والصومال على مستوى وزاري على التوالي في أول يوليو

وفي 10 أغسطس من عام 2024، وان الجولة الثالثة من المفاوضات التي كان من المزمع ان تجري في 17 سبتمبر المنصرم، تم تأجيلها لأجل غير مسمى، بسبب وجود فجوة واسعة بين موقف البلدين. فالحكومة الصومالية التي اعتبرت " مذكرة التفاهم " باطلة وملغية " ملحة على ضرورة تخلي أثيوبيا نهائيا عن الاتفاقية التي ابرمتها مع السلطة في إقليم أرض الصومال، بينما الحكومة الاثيوبية متمسكة بـ " اتفاقية التفاهم " ولا تريد التنازل عنها، في حين ان وموقف الوسيط التركي من " مذكرة التفاهم " واضح ولا غبار عليه، بدليل:

1 ـ " أجري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 4 يناير 2024 اتصالا هاتفيا بنظيره الصومالي حسن شيخ محمود، وفي هذا الاتصال " شدد الرئيس التركي على ضرورة حسم التوتر المثير للقلق بين الصومال واثيوبيا على أساس وحدة أراضي الصومال." حسبما ورد في منصة اكس التابعة للرئاسة التركية. (42)

2 ـ ان المتحدث بإسم وزارة الخارجية التركية امنجو كيتشيلي أدلى في 4 يناير 2024 بتصريح بشأن " مذكرة التفاهم " الموقعة بين إثيوبيا وأرض الصومال، جاء فيه: " نلاحظ بقلق مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون، التي تم توقيعها بين إثيوبيا وأرض الصومال في أديس أبابا في 1 يناير 2024، دون علم وموافقة حكومة الصومال. نؤكد من جديد التزامنا بوحدة وسيادة وسلامة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية. ونؤكد أن هذا الموقف هو أيضًا مطلب من متطلبات القانون الدولي."(43)

وحسب النائب والعضو باللجنة الخارجية في البرلمان الصومالي، محمد آدم، فإن الوساطة التركية تعتمد على البنود الأساسية الخمسة الاتية:

1 ـ وقف التصعيد بين الصومال وإثيوبيا لتهيئة أرضية مشتركة للتفاوض.

2 ـ التزام الجانبين بالحل الدبلوماسي لإنهاء الأزمة.

3 ـ إزالة المخاوف الصومالية المتعلقة بسيادته ووحدة أراضيه.

4 ـ سماح الصومال لإثيوبيا بالوصول إلى منفذ بحري بموجب حقها.

5 ـ وصول إثيوبيا إلى منفذ بحري بشكل رسمي لكن ليس عبر إقليم أرض الصومال. (44)

وحتى اشعار آخر، فإن الوساطة التركية وصلت الى طريق مسدود.

المبادرة الجيبوتية تكشف الاجندة الاثيوبية

في محاولة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، اقترحت الحكومة الجيبوتية على اثيوبيا استخدام ميناء تاجوراء الواقع بشمال البلاد، والذي لا يبعد أكثر من مائة كيلومتر عن الحدود الاثيوبية. وعلاوة على ذلك الميناء مهيأ للإستخدام، ويوجد طريق معبد من الميناء حتى حدود اثيوبيا. وتجدر الإشارة هنا الى ان اثيوبيا في عهد رئيس وزراء اثيوبيا السابق ملس زيناوي، كانت تخطط لإستخدام ميناء تاجوراء من قبل إقليم تجراي على غرار مشروع بورتسودان ـ مقلي.

ففي مقابلة أجرتها " صوت أمريكا " في 31 أغسطس 2024 مع وزير خارجية جيبوتي، محمود علي يوسف، بلور فيها مقترح بلاده القاضي بإستخدام اثيوبيا ميناء تاجوراء عبر إدارة مشتركة للميناء من قبل البلدين.

تمحور العرض الجيبوتي في ثلاثة بنود رئيسية وهي:

1 ـ " جيبوتي مستعدة لتسليم ميناء جديد، وهو ميناء جديد تمامًا تم بناؤه، وممر جديد تمامًا إلى الحدود الشمالية لجيبوتي، وهذا الممر سيكون مفيدًا جدًا لإثيوبيا، على الأقل لتقليل تكلفة النقل. "

2 ـ "جيبوتي مستعدة أيضًا للنظر في إدارة مشتركة للميناء مع إثيوبيا"

3 ـ " العرض الجيبوتي لا يسمح بإنشاء قاعدة عسكرية."

وأضاف الوزير الجيبوتي " إن الرد الذي نتلقاه ـ من الطرف الاثيوبي ـ إيجابي، لذا فهم يدرسون الجوانب الفنية لذلك، ومن المؤكد أننا سنجلس مرة أخرى خلال بضعة أيام أو بضعة أسابيع ونضع التعديلات النهائية على الصيغة ونرى كيف يمكننا المساعدة." (45)

ولغاية اليوم، لم تقدم الحكومة الاثيوبية ردا قاطعا على العرض الجيبوتي. علما إنها قد تقبل بإستخدام ميناء تاجوراء من خلال إدارة مشتركة، من دون ان تتنازل عن قرارها المتعلق بالحصول على ميناء تجاري وقاعدة عسكرية بحرية. والعرض الجيبوتي كما هو واضح، لا يتضمن التنازل عن اراضي جيبوتية، ولا يسمح لأثيوبيا

بإقامة قاعدة عسكرية، هذا مما يعني بأن القضية " الوجودية " لرئيس وزراء اثيوبيا ابي احمد موجودة وستظل، طالما ان الحكومة الاثيوبية، تريد الحصول على منفذ بحري يكون تحت السيادة الاثيوبية المطلقة، بضم أراضي دولة أخرى، أي الصومال، وذلك

على أنقاض مواثيق الأمم المتحدة، والاتحاد الافريقي، والايغاد، وعلى ركام كل القوانين والأعراف الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول.

بيان انقرة

وعندما تهاطلت بيانات المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الداعمة لسيادة الصومال ووحدته الترابية، وجدت الحكومة الأثيوبية في خاتمة المطاف، نفسها محشورة في زاوية ضيقة، اكرهتها على توقيع بيان مع الحكومة الصومالية في 11 ديسمبر 2024، الذي يلغي تلقائيا " مذكرة التفاهم " مع إقليم أرض الصومال، ويرسي أسس اتفاق مع الحكومة الصومالية على أساس القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الافريقي. وقع البيان عن الجانب الاثيوبي رئيس الوزراء د.أبي احمد وعن الطرف الصومالي الرئيس حسن شيخ محمود، وذلك تحت اشراف الرئيس التركي رجب طيب اردوغان.

ونص هذا البيان المشترك على احترام والتزام الحكومتين بـ:

1 ـ سيادة البلدين.

2 ـ الوحدة الوطنية للبلدين.

3 ـ استقلال البلدين.

4 ـ الوحدة الترابية للبلدين.

5 ـ المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وفي ميثاق الأمم المتحدة، وفي القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

6 ـ اقر الجانبان بإمكانية المصالح المختلفة التي يمكن أن تنجم عن استخدام اثيوبيا لممر من والى البحر، في ظل احترام وحدة أراضي الصومال.

7 ـ كما اتفق الطرفان على العمل سويا لكي تتمتع اثيوبيا بإمكانية الوصول الآمن والمستدام إلى البحر ومنه، تحت سيادة الحكومة الصومالية، وعلى ان تبدأ المفاوضات الفنية قبل نهاية فبراير من عام 2025. (46)

هذا الاتفاق إذا ما ترجم عمليا، ستترتب عليه العوامل الأربعة التالية:

1 ـ الغاء " مذكرة التفاهم " المبرمة بين الحكومة الاثيوبية وإقليم ارض الصومال في اول يناير 2024.

2 ـ حصول اثيوبيا على ممر من والى البحر عبر الاراضي السيادية الصومالية وفقا للقوانين الدولية ذات الصلة لأغراض تجارية خالصة.

3 ـ تخلي اثيوبيا عن مشروع اقامة قاعدة عسكرية بحرية في الساحل الصومالي.

4 ـ احترام أثيوبيا لسيادة الصومال ووحدة أراضيه.

سياسة آبي احمد حيال ارتريا

1 ـ على مدى عقدين كاملين كانت اثيوبيا ترفض قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم الصادر في 13 ابريل 2002، وان ابي احمد وبعد توليه رئاسة الوزراء في 27 مارس 2018، لم يقبل بقرار المفوضية الذي أكد بأن بلدة بادمي تابعة للسيادة الوطنية الارترية. تلك البلدة التي جعلت منها الحكومة الاثيوبية ذريعة لإعلان الحرب

الشاملة على ارتريا في 13 مايو 1998. ففي اول خطاب له امام البرلمان الاثيوبي في 2 ابريل 2018 قال أبيي احمد " الصوماليون والسداميون والبني شنجوليون والولايتيون والغامبيليون والغوراغيون والعفريون والسلتيون والكامباتيون والهاداييون والهرريون وكل الشعوب الاثيوبية الاخرى سقطوا وهم يقولون نموت قبل ان تسقط بادمي." (47)

2 ـ قوات الجبهة الشعبية لتحرير تجراي هاجمت في 4 نوفمبر 2020 وحدات الجيش الفيدرالي الاثيوبي التي كانت ترابط في منطقة الحدود الشمالية مع ارتريا، أدى دخول ما بين خمسة وستة الالاف من الجنود الاثيوبيين الى الأراضي الارترية ، وهذا ما أكده الرئيس اسياس افورقي في مقابلة تلفزيونية. (48)

وبعد عشرة أيام من ذلك الهجوم، أي في 14 نوفمبر، قامت قوات الوياني بإطلاق 13 صاروخا على اسمرا العاصمة. وصرح الرئيس الارتري بهذا الشأن قائلا: " لدي قوائم مفصلة بالمواقع التي كان مخططا استهدافها، وعددها يفوق المائة. " (49) ورد فعل ارتريا على هجوم الوياني لم يتأخر، وتم بالتنسيق مع القوات الاثيوبية الفيدرالية. وفي هذا السياق قال الرئيس الارتري " لقد اجبرنا على الدفاع عن أنفسنا، ولم يكن أمامنا من خيار آخر. " (50). ولكن المفاجأة الكبيرة للقوات الارترية التي كانت تتصدى لهجوم قوات الوياني، أتت من القوات الاثيوبية الفيدرالية التي انسحبت من مقلي، عاصمة إقليم تقراي، التي استولت عليها، من دون اخطار وتنسيق مع الطرف الارتري. وفي هذا الصدد يقول الرئيس اسياس افورقي " ...جاء قرار انسحاب (القوات الحكومية الفيدرالية) من مقلي، وهو ما لم نكن نتوقعه ...ونتج أساسا عن

الضغوط الخارجية المختلفة، أدى الى ارتكاب الوياني مغامرة أخرى، وهي التوجه نحو أديس أبابا. (51)

3 ـ على عكس ادعاء رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد، اثيوبيا لم تطل في يوم من الأيام على البحر الا بعد ان ضمت ارتريا بصورة غير قانونية في عام 1962، وذلك بعد ربط ارتريا بسلسلة الاتحاد الفيدرالي مع اثيوبيا في عام 1952، بعد مصادرة حق الشعب الارتري في تقرير المصير عام 1950.

4 ـ بالنسبة لأبي احمد، استقلال ارتريا تم نتيجة " مؤامرة خارجية ". هذا الموقف يؤكد بأنه يحاول مرة أخرى تزوير الحقائق بمغالطات تاريخية، اقل ما يمكن ان يقال عنها انها صبيانية. فكل الحقائق والقرائن التاريخية تؤكد وبصورة جلية بأن " المؤامرة التاريخية " التي حدثت في عام 1950 كانت ضحيتها ارتريا بلدا وشعبا، وذلك للحيلولة دون حصول ارتريا على استقلالها على غرار ليبيا والصومال المستعمرتين الايطاليتين السابقتين، وذلك خدمة للمصالح الاستراتيجية الامريكية في حوض البحر الأحمر وفي القرن الافريقي. فبعد نهاية الحرب الكونية الثانية نسجت تلك المؤامرة التاريخية والسياسية والقانونية من قبل الولايات المتحدة الامريكية، شارك فيها الرئيس فرنكلين روزفلت والرئيس هاري ترومان ووزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس وأخيه الين دالاس الذي كان يرأس جهاز السي. أي أي، وجون سبنسر، مستشار هيلي سلاسي السياسي والقانوني، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل التي كانت ارتريا آنذاك تحت إدارة بلده، وبيدقهم في المنطقة الحاكم الاقطاعي هيلي سلاسي، وتم ربط ارتريا بإتحاد فيدرالي مع اثيوبيا تحت مظلة الأمم المتحدة. وان وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك، جون فوستر دالاس، اعترف بذلك في الأمم المتحدة عام 1952 بقوله " من الناحية القانونية، يجب أن يؤخذ رأي الشعب الإرتري في الاعتبار، ولكن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الأحمر والسلام العالمي تجعل من الضروري ربط البلاد بحليفتنا إثيوبيا" (52)

5 ـ وصف آبي احمد حرب تحرير ارتريا " بالحرب الاهلية " في مغالطة تاريخية ثالثة. فالمعروف ان الحروب التي جرت وتجري داخل اثيوبيا، قبل وبعد تولي آبي احمد مقاليد السلطة في أديس ابابا، هي حروب أهلية، بينما الحرب التي جرت بين ارتريا واثيوبيا من عام 1961 ولغاية 1991 هي حرب تحرير بين دولة استعمارية

مدعومة على التوالي من المعسكرين الغربي والشرقي، وشعب مستعمر، ناضل من اجل حريته واستقلاله على مدى نصف قرن بعدما، صادرت الأمم المتحدة حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العامية الثانية.

6 ـ بعد الحرب الاستعمارية التي شنتها الحكومات الاثيوبية المتعاقبة على الشعب الارتري، وسياسة الأرض المحروقة التي مارستها في عموم ارتريا، والجرائم البشعة التي ارتكبتها بحق شعب برئ، ولم تقدم أي اعتذار للشعب الارتري، فما بالك ان تقدم تعويضات لإرتريا شعبا وحكومة. بل الادهى ان الحكومة الاثيوبية الحالية تسير على خطى الحكومة الاقطاعية والحكومة العسكرية السابقة في تزوير الحقائق التاريخية والسياسية والقانونية في وجود كيان ارتري مستقل عن اثيوبيا، وفي ادعائها بأن استقلال ارتريا كان " خطأ تاريخيا ومؤامرة خارجية " بعدما هزمت الثورة الارترية الجيش الاثيوبي، ونظمت استفتاء حرا ونزيها تحت اشراف الأمم المتحدة والمنظمات القارية وشبه القارية في عام 1993، أهل الشعب الارتري في قول كلمته التاريخية والسياسية والقانونية الفاصلة، أي نعم للاستقلال بنسبة 99،8 في المائة.

7 ـ نشر الرئيس الاثيوبي السابق مولاتو تشومي ورتو، بإيحاء من الحكومة الاثيوبية، مقالا في 17 فبراير 2025 ليس في الصحف او المواقع الاليكترونية الاثيوبية، وانما في موقع " الجزيرة " القطري، وفي ذلك دلالات عديدة، ادعى فيه بأن ارتريا " تورطت في صراعات دول القرن الافريقي والبحيرات الكبرى "، وزعم بأن اتفاق بريتوريا بين الحكومة الفيدرالية الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تجراي كان " انتصارا لأثيوبيا ونكسة لإرتريا ". (53)

هذه المحاولة العبثية من الرئيس الاثيوبي السابق لتزوير الحقائق التاريخية والسياسية، لا يمكنها أن تنطلي على أحد. فالمعروف تاريخيا، ان ارتريا ومنذ عشية

انتزعها لحريتها من المستعمر الاثيوبي واعوانه تعرضت لعدة تحديات واعتداءات من قبل الأنظمة التي كانت تحكم الدول المجاورة لها وبالمقابل لم تعامل ارتريا تلك الدول بالمثل، بل بالعكس اخذت ارتريا العديد من المبادرات لحل الازمات واطفاء الحرائق في اثيوبيا وجيبوتي والصومال والسودان واليمن. وفيما يخص اتفاق بريتوريا الموقع في 2 نوفمبر 2022 هو اتفاق اثيوبي ـ اثيوبي محض، ولا يعني ارتريا سواء من قريب أو من بعيد. والرئيس الاثيوبي السابق يعرف ذلك جيدا، كما لا يجهل أبدا كل ما قامت به ارتريا الثورة والدولة في سبيل حلول السلام والاستقرار في ربوع اثيوبيا، ولكنه ولسبب مكشوف قام بمغالطات مكشوفة، تعري أكثر مما تخفي.

8 ـ بعث وزير خارجية اثيوبيا جيدون تيموتيوس في 20 يونيو 2025 رسائل الى عدد من وزراء الخارجية من بينهم الوزير الأمريكي ماركو روبيو، اتهم فيها ارتريا بـ " القيام بإستفزازات متكررة وبإنتهاكات لسيادة اثيوبيا ووحدة أراضيها ... ـ وناشده ـ على حث النظام الارتري على احترم سيادة اثيوبيا ووحدة أراضيها، وبسحب قواتها من ترابها " (54) من دون تقديم أي دليل مادي ملموس على هذه الاتهامات. علما ان الحدود بين ارتريا واثيوبيا قد عينت ورسمت من قبل مفوضية ترسيم الحدود الاثيوبية الارترية في 13 ابريل 2002 بصورة نهائية وملزمة. وان الحكومة الارترية اكدت مرارا وتكرارا بأنها قواتها توجد في أراضيها، وان الادعاءات الاثيوبية عارية من الصحة. وردا على الرسائل التي وجهتها الحكومة الاثيوبية الى عدد من الدول، اصدرت الحكومة الارترية بيانا صحفيا في 26 يونيو 2025 اعتبرت الرسائل الاثيوبية مجرد " خدعة مكشوفة تهدف إلى خداع المجتمع الدولي وحشد الدعم لأجندتها الحربية التي تختمر منذ فترة طويلة ـ وأضافت ـ الحقيقة هي أن حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا دأب، على مدار العامين الماضيين، على إطلاق تصريحات غير مبررة، بالإضافة إلى تهديدات عسكرية استفزازية، سعياً منه، على حد تعبيره، للاستيلاء على موانئ إرترية " بشكل قانوني إن أمكن، وعسكري إن لزم الأمر". وقد تجاوز النظام مجرد التصريحات الكلامية، لينخرط في موجة شراء أسلحة، بالإضافة إلى أعمال تخريب لا حصر لها. وبالرغم أن هذه الأعمال الاستفزازية تشُكل تهديدات خطيرة لسيادة إرتريا وسلامة أراضيها، وكذلك استقرارها الإقليمي، إلا أن إرتريا فضّلت التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. " (55)

9 ـ العديد من قوى المعارضة والباحثين الاثيوبيين يقولون ان حكومة الاثيوبية تفتعل أزمات مع ارتريا بغية الهروب من مشاكلها الداخلية المتعددة الابعاد التي تحاصرها من كل حدب وصوب وتدفعها نحو ما لا يحمد عقباه. وإذا كان ذلك كذلك، فحالها لا يعدو إلا أن يكون كمن يستجير من الرمضاء بالنار!

10 ـ عناصر تابعة لجهاز الامن الاثيوبي ارتكبت وترتكب اعمالا ضد طاقم البعثة الدبلوماسية الارترية المعتمدة في اثيوبيا، مخترقة بصورة فادحة لإتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية.

11 ـ تمارس أجهزة الامن الاثيوبية مضايقات ممنهجة لا سيما ضد الارتريين الوطنيين والمؤيدين والمتعاطفين مع سياسة وطنهم.

12 ـ شرعت الحكومة الاثيوبية الحالية في احتضان عناصر تعاني سواء من أزمة هوية، ومجموعة مصابة بحالة استلاب وجودي، وبعض الذين فقدوا البوصلة بعدما لفظتهم تجربة الثورة الارترية، لكي تقنع نفسها بأنها تملك أوراقا ارترية، حتى ولو كانت تلك الأوراق ميتة على كل الصعد.

نظام ابي احمد لا يحترم الاتفاقيات التي يوقعها

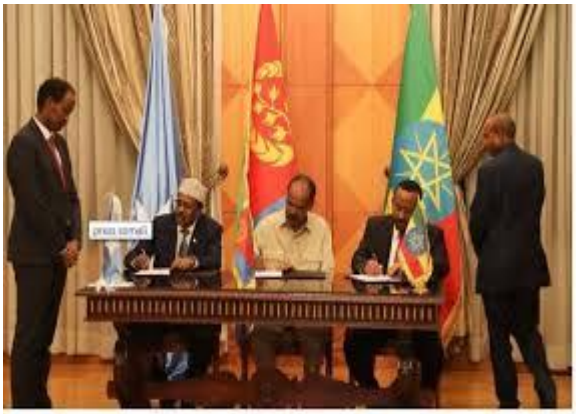

منذ تولي آبي احمد السلطة في اثيوبيا في 2018، وقعت كل من ارتريا والصومال واثيوبيا ثلاث اتفاقيات على التوالي في 5 سبتمبر 2018 في اسمرا، وفي 10 نوفمبر 2018 في بحر دار، وفي 26 يناير 2020 في اسمرا.

1 ـ **اتفاقية اسمرا** 2018

وقع الرئيس اسياس افورقي والرئيس الصومالي الأسبق محمد عبد الله محمد ورئيس وزراء اثيوبيا ابي احمد في العاصمة الارترية اتفاقا في 5 سبتمبر 2018 نص حرفيا على مسألتين أساسيتين وهما:

أ ـ " احترام استقلال وسيادة والوحدة التربية لدولهم الثلاث."

ب ـ " تنسق الدول الثلاث فيما بينها لتعزيز الامن والسلام الإقليميين. " (56)

2 ـ اتفاقية بحر دار 2018

ابرم الرئيس اسياس افورقي والرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد ورئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد في 10 نوفمبر 2018 اتفاقا أكدوا فيه على أهمية احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، فضلاً عن دعمهم الثابت للشعب الصومالي والحكومة الفيدرالية الصومالية وجميع مؤسساتها. " (57)

3 ـ اتفاقية اسمرا 2020

وقع الرئيس اسياس افورقي والرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد في 26 يناير 2020 اتفاقا نص حرفيا ضمن أمور مهمة أخرى، على قضيتين محوريتين فيما يخصنا وهي:

أ ـ " التزام القادة الثلاثة بالاتفاقية الثلاثية التي وقعوها في سبتمبر 2018، واستعرضوا نتائج جهودهم المشتركة الحثيثة لتنفيذها. "

ب ـ " اعتماد القادة الثلاثة خطة عمل مشتركة لعام 2020 وما بعده، تركز على هدفين رئيسيين ومترابطين، هما ترسيخ السلام والاستقرار والأمن، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما اتفقوا على تعزيز جهودهم المشتركة لتعزيز التعاون الإقليمي الفعال. " (58)

ولكن رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد وحكومته لم يحترما هذه الاتفاقيات الثلاث التي وقعوها مع ارتريا والصومال بدليل:

1 ـ تدخل نظام آبي احمد في شئون الصومال الداخلية عبر اتفاقيات ابرمها مع الحكومات الإقليمية الصومالية على أنقاض الحكومة الفيدرالية الصومالية والتي تم استعراضها سابقا.

2 ـ ابرام الحكومة الاثيوبية " مذكرة التفاهم " مع حكومة أرض الصومال الإقليمية في انتهاك سافر للسيادة الصومالية ووحدة أرضيه، وتجاهل الحكومة الفيدرالية الصومالية بشكل يتعارض كلية مع الأعراف والقوانين والمواثيق الإقليمية والقارية والدولية.

3 ـ دأب رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد كما ذكرنا سابقا على تهديد دول القرن الافريقي المطلة على البحر، ولا سيما ارتريا، بإستخدام القوة للحصول على منفذ بحري، رغم انه تراجع وقال انه لم يهدد ارتريا، ولكن تصريحاته الموثقة بالصورة والصوت تكذب نفيه. علما ان دول المنطقة، ولا سيما الصومال وارتريا لدغا أكثر من مرة بسياسة آبي احمد الحربائية والعدوانية.

ويستخلص من ذلك بأن نظام آبي احمد:

1 ـ لا يحترم ولا يلتزم بالاتفاقيات التي يوقعها، بدليل انتهاكه للإتفاقيات الثلاث التي ابرمها مع كل من الصومال وارتريا.

2 ـ لا يحترم ولا يلتزم بالأعراف والقوانين الدولية التي ترتكز على:

2 ـ 1 ـ احترام الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الدول.

2 ـ 2 ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

2 ـ 3 ـ عدم التهديد بالقوة او استخدامها بين الدول.

3 ـ لا يلتزم بميثاق من منظمة الايغاد الإقليمية، ومنظمة الاتحاد الافريقي القارية، ومنظمة الأمم المتحدة الدولية التي تنص مواثيقها على:

3 ـ 1 ـ احترام سيادة الدول.

3 ـ 2 ـ احترام الوحدة التربية للدول.

3 ـ 3 ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

4 ـ 4 ـ عدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات بين الدول.

بإيجاز شديد، الحكومة الاثيوبية تريد تحقيق اجندتها التوسعية في منطقة القرن الافريقي سواء " بالسلم أو بالحرب " على حد قول رئيس وزراء اثيوبيا ابي احمد بغية الحصول على منافذ بحرية في المحيط الهندي وفي البحر الأحمر في الوقت الراهن. ولا يستبعد ان يعتمد نفس السياسة التوسعية في المستقبل أيضا لتحقيق غايات أخرى خلف مبررات مختلفة ومختلقة. المهم ان هذه الاجندة الاثيوبية التوسعية، وبصرف النظر عن مدى قدرة الحكومة الاثيوبية العسكرية على ترجمتها على أرض الواقع، تضرب عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين وتنتهك بصورة سافرة وصارخة كل المواثيق القارية والدولية، وتكشف بصورة ناصعة ساطعة الماهية السياسية لنظام آبي احمد.

نظام آبي احمد وتحالفاته الأجنبية

1 ـ يعتبر في اثيوبيا رجل أمريكا في المنطقة منذ التحاقه عام 1990 بالجبهة الديموقراطية الثورية الشعبية الاثيوبية وعمله في جهاز الاستخبارات العسكرية.

2 ـ حصول ابي احمد على جائزة نوبل لم يكن من باب الصدفة أو لمجرد قبوله لقرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية ت الاثيوبية في عام 2018، أ ي بعد مرور 16 سنة من قبول ارتريا للقرار فور صدوره في 13 ابريل 2003.

3 ـ في حديث مع " ذا نيو يوركر " نشر في 26 سبتمبر 2022، قال آبي احمد " في حرب العراق، حاربت معهم (أي الأمريكيين) ...وكنت الشخص الذي يرسل المعلومات الاستخباراتية من هذا الجزء من العالم إلى وكالة الأمن القومي، بشأن السودان واليمن والصومال. وكالة الأمن القومي تعرفني."(59)

4 ـ قال رئيس وزراء اثيوبيا آبي احمد بصورة غريبة ومستغربة " أنا مستعد للقتال والموت من أجل أميركا ". (60) وهذا التصريح الصريح ابلغ من أي تعقيب أو تعليق.

أبرز واهم الخصائص السبع التي تتميز بها سياسة اثيوبيا في منطقة القرن الافريقي منذ نهاية الحرب الكونية الثانية.

يستخلص مما سبق سرده بصورة موجزة، ان السياسة الاثيوبية في القرن الافريقي منذ عهد هيلي سلاسي الاقطاعي لغاية عهد آبي احمد العرقي، تتسم بسبع خصائص أساسية ألا وهي:

1 ـ التوسع وضم أراضي الغير بالقوة.

2 ـ غزو دول الجوار.

3 ـ سياسة فرض الامر الواقع بالسلام أو بالقوة.

4 ـ انتهاك سيادة دول القرن الافريقي.

5 ـ عدم احترام الحدود الدولية الموروثة عن الاستعمار.

6 ـ خرق المواثيق الدولية والأعراف القانونية.

7 ـ خدمة الاجندات الأجنبية.

واخير وليس آخر، ان أنظمة الحكم التي تعاقبت في اثيوبيا منذ 1930 وحتى الآن 2025، عوضا عن بناء دولة المواطنة، والتنمية المتوازنة، والعدالة الاجتماعية، اعتمدت على التوالي سياسية اقطاعية، وديكتاتورية عسكرية، وسياسة اثنية وسياسة عرقية، التي رسخت تناقضات تعددية التركيبة السكانية الاثيوبية الاثنية والعرقية وأزمتها، واضعفت مقومات وحدتها، وزعزعة اقتصادها، وتسببت في استفحال ظاهرة المجاعة، وراكمت الديون، وبذرت أموال الشعب، وخلقت حالة عدم استقرار تجلت على مدى تاريخ اثيوبيا الحديث والمعاصر بهيمنة شريحة اجتماعية لا تمثل مصلحة عموم أي فئة اثنية أو عرقية، ولا تخدم على الاطلاق المصلحة الوطنية للشعب الاثيوبي، هذا علاوة على تسببها في زعزعة امن واستقرار وسلام عموم منطقة القرن الافريقي، وتحولها الى حصان طروادة للمصالح الأجنبية في هذا الجزء من القارة الافريقية خاصة.

سبتمبر 2025

المراجع

1- Minister Osman Saleh gave briefing to Diplomatic community.

www.ECSS online

March 19, 2025

2 ـ تصريح اعلامي: اثيوبيا تنبحث عن ذرائع لشن الحرب وتتظاهر بالعدال.

وزارة الاعلام الارترية

اسمرا: 26 يونيو 2025

Eritrea :ECSS online.com

3 ـ عربدة تهدد السلام الإقليمي والقانون الدولي

" ورقة ارترية "

المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية

16 سبتمبر 2025

www. Eritrea :ecss-online

4 – Which Way to the Sea, Please? By Nuraddin Farah
Horn of Africa – Journal, October/December 1978 Volume 1, Number 4, Pgs. 31-36 Republished by Wardheer News March 4, 2015

5 ـ ميثاق الأمم المتحدة

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

6 - Constitutive Act of the African Union

https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf

7 - Agreement Establishing the Inter-Governmental Authority on Development Assembly of heads of State and Government. Nairobi, 21 March 1996.

file:///C:/Users/noune/Downloads/1996_AGREEMENT%20ESTABLISHING%20IGAD%20(1).pd

8 - Transcript of a meeting called by PM of Ethiopia and the influential members of OPDO leadership that are in decision making of the Oromia and federal government.

9 - Visite du Premier ministre Ethiopien à Paris, le 29 octobre 2018
ambafrance.org

10 - Ethiopie : Les Ambitions Maritimes d'un Etat Enclavé.
Ministère des Armées
https://www.defense.gouv.fr
Brèves marines
N° 224
Juin 2019

11 - Russian Navy delegation witness Ethiopia’s effort to build modern navy

February 18, 2022

Addis Standard

12 - Ethiopia, Russia agree to jointly explore naval cooperation

March 15, 2025

Addis Standard

13 - اتفاقية شراكة بين " موانئ دبي العالمية " و" أرض الصومال " وأثيوبيا في ميناء بربرة.

وكالة أنباء الامارات

1 مارس 2018

14 - Federal Republic of Somalia

Ministry of Port and Marine Transport

Media Release

2nd March 2018

15- خطاب مندوب الصومال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة

6 مارس

2018

رقم القيد: 18/458/10/1

16 – UNSOM renewal statement by Abukar Osman, Somalia Permanent Representative at UN

27 March 2018

17 – Ethiopia upgrades its consular in Somaliland to ambassador.

27 Jan 2022

https://hiiraan.com/

18 - “We are buffer zone for Ethiopia”

February 25, 2023

https://www.thereporterethiopia.com

19 - **ከጠበታ ውኃ እስከ ባሕር ውኃ**
https://www.youtube.com/watch?v=8nIkF0lF2Tw

20 – **በቀይ ባህር ዙሪያ ጠ/ሚ ዐቢይ አሕመድ** ETV

July 3, 2025

https://www.youtube.com/watch?v=qxfC_uHBJN0

21 – Historic Dialogue Initiated Between Somalia and Somaliland with Djibouti as Mediator

Somali National News Agency

22 - Op.Cit

23 - Memorandum of Understanding (MoU) of Cooperation and Partnership between Somaliland and Ethiopia

January 1st 2024

Addis Ababa, Ethiopia

24 - The Republic of Somaliland Government signs Memorandum of Understanding (MoU) with Federal Democratic Republic of Ethiopia for Seaport Access in Exchange for International Recog
Jan 03, 2024
Somaliland, Ministry of Foreign affairs and International Cooperation

25 – Resolution by the federal Government of Somalia Regarding Ethiopia's breach Somalia Sovereignty.

The Federal Republic of Somalia

02/01/2024

26 – A memorandum of Understanding (MoU) for Partnership and Cooperation has been signed between the Federal Democratic Republic of Ethiopia and
FDRE Government Somaliland.
January 3, 2024, Addis Ababa. Communication Service.

27 - Readout of the Secretary-General's phone call with H.E. Mr. Hassan Sheikh Mohamud, President of the Federal Republic of Somalia Antonio Guterres, Secretary General

10 January 2024, ttp:/www.un.org/s

28 - The Chairperson of the African Union Commission calls for mutual respect between Ethiopia and Somalia https:au.int/es/43422
January 4,2024

29 ـ الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تعرب عن التضامن مع جمهورية الصومال الفيدرالية وتشدد على ضرورة احترام سيادتها ووحدة أراضيها

التاريخ: 2024/01/04

https://www.oic-oci.org/

30 – Resolution 8988 issued by Extraordinary Session of the Council of the league of Arab States at Ministerial Level on Support of the Federal

Republic of Somalia Addressing Aggression against Sovereignty and territorial Integrity.

Cairo, January 1, 2024.

31 - Communiqué of the 42nd Extraordinary Assembly of IGAD Heads of State and Government
January 18,2024

https://igad.int/communique-of-the-42nd-extraordinary-assembly-of-igad-heads-of-state-and-government

32 - Ethiopia/Somalia: Statement by the Spokesperson on the territorial

integrity of the Federal Republic of Somalia

02/01/2024

https://www.eeas.europa.eu/eeas/ethiopiasomalia-statement-spokesperson-territorial-integrity-federal-republic-somalia_en

33 - G7 foreign ministers statement

April 14, 2024

https://www.state.gov/g7-italy-2024-foreign-ministers-statement-on-addressing-global-challenges-fostering-partnerships

34 ـ رسالة الأمانة العامة لمجلس التعاون الإسلامي الى مجلس الامن.

9 كانون الثاني/يناير 2024

S/2024/35 UNSC

35 ـ رسالة جامعة الدول العربية الى مجلس الامن.

12 يناير 2025.

A/78/716-S/2024/57

36 - Consultations on the Situation between Ethiopia and Somalia under the “Peace and Security in Africa” Agenda Item
28 January ,2024
www.securitycouncilreport.org.

37 - Identical letters dated 29 January 2024 from the Permanent Representative of Somalia to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council.
Security Council, S/2024/109
29 January 2024

38 – Somalia President Press Conference of 19 February 2024 in Addis Abeba.

Video’s link: https://x.com/i/status/1758903836926779429

39 – بمئتي شركة.. تركيا قوة استثمارية مرموقة في اثيوبيا
3 يناير 2024
https://www.aa.com.tr/ar

40 - تركيا والصومال توقعان اتفاقية اطارية للتعاون الدفاعي والاقتصادي
9 فبراير 2024
https://www.aa.com.tr/ar

41 - تركيا والصومال توقعان اتفاقية جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في الصومال.
25 أكتوبر 2024

https://www.aa.com.tr/ar

42 ـ منصة اكس للرئاسة التركية – 84

X @tcbest.ar

43 - 4 January 2024, Statement of the Spokesperson of the Ministry of Foreign Affairs Mr. Öncü Keçeli, in Response to a Question Regarding the Memorandum of Understandin**2024**g Signed between Ethiopia and Somaliland on January 1,2024 https://www.mfa.gov.tr/

44 - هل تنجح الوساطة التركية بين الصومال وإثيوبيا؟
موقع الجزيرة
24 سبتمبر 2024

45 - Djibouti offers port to defuse Ethiopia-Somalia tension
August 31, 2024

By Harun Maruf
https://www.voanews.com

46 - Communique, Ankara Declaration
December 11, 2024

47 - Abiy Ahmed first speech as prime minister

April 2, 2108

https://youtu.be/JzUhUVRGaZA

48 ـ مقابلة مع الرئيس اسياس أفورقي
المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية
January 15,2022
Eritrea :ecss online
49 ـ المرجع السابق

50- المرجع السابق.
51 - المرجع السابق.
52 - The UN and US archives

53 - To avoid another conflict in the Horn of Africa, now is the time to act.

https://www.aljazeera.com/

Published On 17 Feb 2025January

54 – Federal Democratic Republic of Ethiopia,

Ministry of Foreign Affairs,

Ethiopian Minister of Foreign Affairs letter to the Secretary of State of USA.

20 June 2025

55 - تصريح اعلامي: اثيوبيا تنبحث عن ذرائع لشن الحرب وتتظاهر بالعدال

وزارة الاعلام الارترية

اسمرا: 26 يونيو 2025

مرجع سبق ذكره.

56 – Joint Declaration on Comprehensive Cooperation Between Ethiopia, Somalia and Eritrea

Asmara, Eritrea
September 6, 2018

57 - Joint Statement of the Bahr Dar Meeting Between the leaders of Ethiopia, Somalia and Eritrea
Bahr Dar, 10 November 2018

58 - Heads of State and Government Meeting Between Eritrea, Ethiopia and Somalia Joint Communiqué
Issued in Asmara, Eritrea, on 26 January 2020

59 - Did a Nobel Peace Laureate Stoke a Civil War?

The New Yorker

The Palace Gates Is the Prime Minister of Ethiopia rebuilding his country or tearing it apart?

By Jon Lee Anderson

September 26, 2022

60 – ibid. 59